تقرير: تنوع الفرص يتيح لمؤسسات الإقراض إمكانية أفضل لتمويل مشاريع الطاقة

2

دراسة الآثار المتباينة لسياسات دعم الأسعار الزراعية في الاقتصاد العراقي

12

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1846)السنة السابعة -الثلاثاء (13) تموز 2010

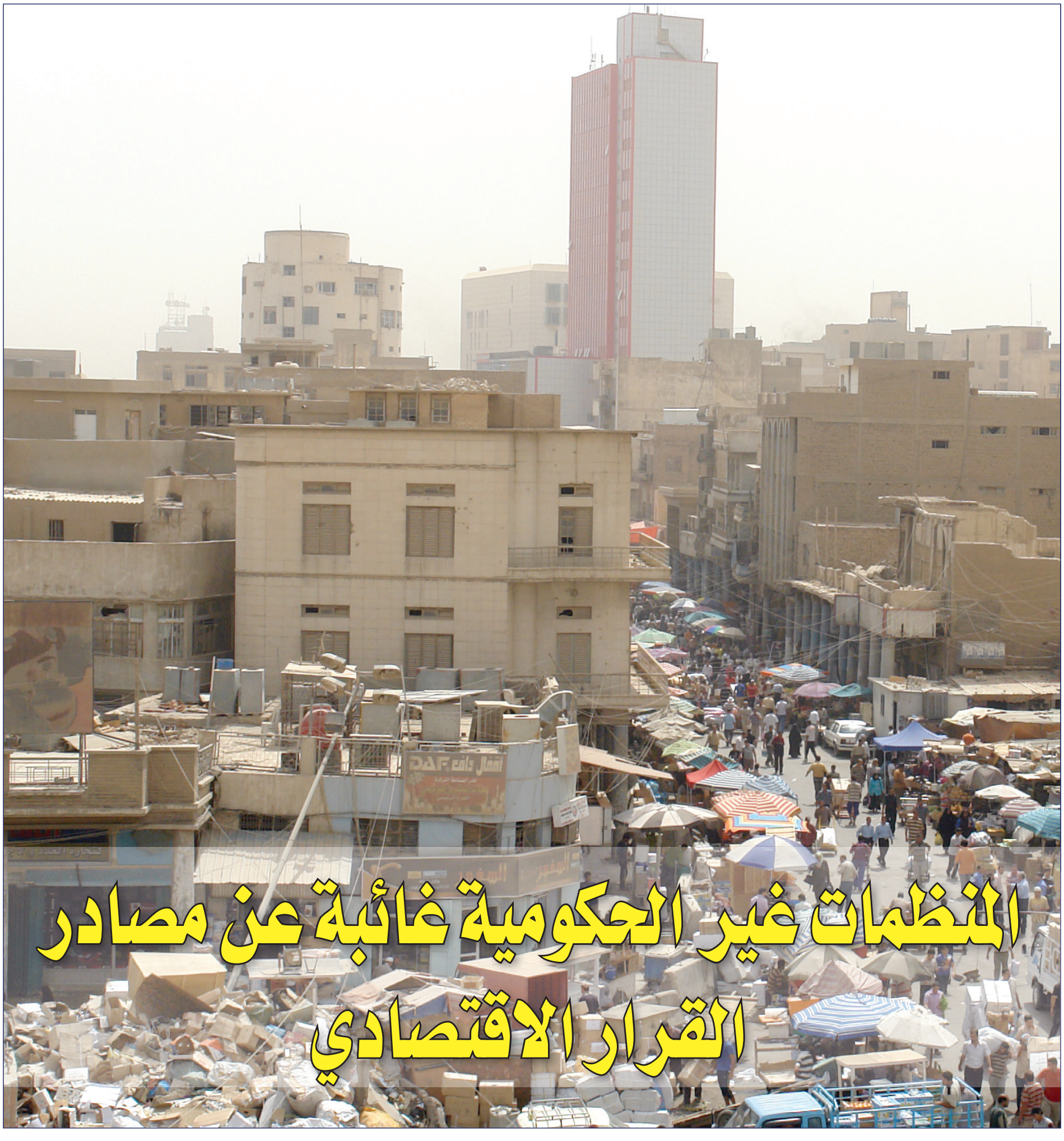

المنظمات غير الحكومية غائبة عن مصادر القرار الاقتصادي

الاقتصادي | العدد (1846) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تموز 2010

وزير التخطيط: خطة التنمية الوطنية تسعى الى تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي

بغداد / علي الكاتب

اصبح التخطيط الإستراتيجي والخطط البعيدة المدى سمة من سمات الأمم المتحضرة ، لان السياسات قصيرة الأمد لا توفر سوى المعالجات الموضعية والتعاطي مع بعض الحالات الطارئة مما لا يوفر فرصة حقيقية للتصدي للمشاكل الفعلية والمعقدة ليصبح من غير الممكن بناء إقتصاد وطني متكامل يتناسب مع طموحات الدولة والمجتمع.

وقال وزير التخطيط والتعاون الانمائي الدكتور علي غالب بابان : لقد كلف ضياع البوصلة الإستراتيجية في ميدان الإقتصاد العراقي ثمناً باهظاً تسبب بإهدار في الزمن والمال وفرصة النهوض ، ودفع الشعب العراقي ضريبة ذلك الذي تمثل في زيادة معاناته وخسارته فرصة الرخاء والازدهار التي يستحقها بحكم ثراء وطنه وعراقة تاريخه ،ولقد أثبتت تجربة السنوات الأخيرة في العراق عجز الميزانيات السنوية ذات التخصيصات الإستثمارية عن الإرتقاء بالإقتصاد ووضعه على مسار التطور والنماء، فالميزانيات تُقرّ في وقت متأخر من السنة ويتم إطلاق الأموال بعد ذلك وينقضي شطر مهم من السنة من دون أن يستطيع المسؤول سواء أكان وزيراً أم محافظاً إتخاذ أي قرار بخصوص إنجاز المشاريع ويتكرر ذلك في كل عام، ولأجل هذا بادرت الوزارة باقتراح إعتماد الخطط التي تمتد لأكثر من عام، واعداد خطة خمسية تمتد للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤ ، ولقد تبنّى مجلس الوزراء هذه المبادرة في دعمها فتحولت إلى قرار حكومي عملت له وزارة التخطيط بكل أجهزتها وخبرائها بهمة وإندفاع ليصبح إنجازاً حقيقياً، وهاهي هذه الخطة التي تمثل مشروعاً متكاملاً ودليل عمل للدولة والمجتمع من أجل بناء الإقتصاد العراقي.

واضاف بابان كما لا يمكن النظر إلى الخطة في سياق ما تم إنجازه من خطط تنمية في الفترة السابقة في العراق. فهي تختلف عما قبلها بصورة واضحة ويمكن إعتبارها عملاً نوعيا متقدماً استخدمت فيه كل الأساليب والمنهجيات الحديثة في علم التخطيط والممارسات المتصلة به، فلقد كانت الخطط السابقة تقوم في مجملها على إدراج المشاريع وتوزيعها على القطاعات الإقتصادية المختلفة في حين أن هذه الخطة تقوم على فهم وتفسير دقيقين للواقع ومحاولة جدية لإستشراف المستقبل ودراسة توجهاته خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ولأول مرة تترك الفلسفة الإقتصادية الجديدة المتبناة من الدولة والقائمة على إقتصاد السوق إنعكاساتها على هذه الخطة من خلال إتاحة حيّز مناسب لكل من القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي.

وبين وزير التخطيط ان البعض يرى في وضع خطة تنمية شاملة للعراق للسنوات الخمس المقبلة ضربا من المجازفة في ظل الظروف الحالية وما يعصف بالعراق من تغيرات وعدم إستقرار وما تحيط بظروفه السياسية والإقتصادية من تطورات، وفي الواقع فأن هذه الخطة حاولت أن تستوعب ذلك كله وأن تستعد بما هو متاح من منهجيات التخطيط الحديثة ، حيث أن وضع هذه الخطة يمثل الخطوة الأولى الضرورية وهنالك تحديات لاحقة لابد من مواجهتها لكي تؤتي هذه الخطة ثمارها ،خاصة ان هناك قدرا من الإستقرار السياسي نحن بحاجة ماسة له وينبغي التغلب على البيروقراطية الحكومية ولاسيما في مستوى إتخاذ القرار كما انه من الأهمية بمكان محاصرة الفساد وتقليص تأثيره لكي تمضي مسيرة بناء الإقتصاد في طريقها الصحيح وبالسرعة المطلوبة، ان التعامل الحكومي الجديد مع هذه الخطة والتغلب على هذه التحديات هو الذي سيوفر النجاح لهذه الخطة.

وزير التجارة وكالة صفاء الدين الصافي قال ان خطة التنمية الوطنية تاتي لتلبية احتياجات عدد من القطاعات المختلفة بعد تشخيصها عدداً من الحالات الماضية المتراكمة وقامت بوضع رؤية متكاملة لكيفية النهوض بهذه القطاعات وفقا لامكانيات الدولة المتاحة، ومن هنا فان تنويع الايرادات من دون الاقتصار على ايرادات القطاع النفطي في العملية التنموية وزيادة تشجيع ودعم القطاع الخاص على المشاركة في العملية الاقتصادية وزيادة القطاعين الزراعي والصناعي ،وما يترتب عليه من زيادة استقطاب الايدي العاملة والاعتماد على المشاريع التنموية وعدم الاقتصار على المشاريع الاستهلاكية من اجل تسريع عملية التنمية المستدامة وخلق اقتصاد متعدد الموارد.

من جانبه وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية ورئيس اللجنة الفنية لاعداد الخطة الدكتور سامي متي بولص قال ان فكرة إعداد خطة تنمية وطنية متوسطة المدى انبثقت من الإخفاقات والمشكلات التي واجهت إعداد البرامج الاستثمارية السنوية وخاصة في موضوع صعوبة وضع رؤى تنموية شاملة متوسطة وبعيدة المدى، وتحديد أولويات المشاريع وتكاملها على أساس المنهج السنوي للتنمية، ومن هنا اقترحت الوزارة على مجلس الوزراء فكرة التحول إلى إعداد برامج تنموية متوسطة الأمد (خمس سنوات)، وفعلا اقر المجلس الفكرة عام ٢٠٠٨ ، وبدأت وزارة التخطيط بالتهيؤ لإعداد خطة تنمية وطنية خمسية وباشرت العمل الفعلي المكثف لإعداد الخطة في بداية عام ٢٠٠٩. واضاف اما بخصوص منهجية الخطة فقد تم اعتماد المنهج الواقعي في التحليل والإستنباط في بناء الخطة ، حيث تم إجراء تحليل شامل لواقع الاقتصاد العراقي بأبعاده الكلية والقطاعية والمكانية خلال العقود الأربعة الماضية مع التأكيد على الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. كما تم تحليل واقع الخدمات العامة والبنى الإرتكازية والواقع البيئي والوضع الإجتماعي بما فيه من فقر وبطالة مع التركيز على الفئات الهشة (المرأة و الأطفال و المعوقين... الخ).

وتابع قد حرصت الخطة ضمن منهجها المنطقي وفي كل نشاط او خدمة تناولتها على أن تستعرض السياسات السابقة وما أدت إليه تلك السياسات من واقع حال بجوانبه الإيجابية والسلبية ، حيث اشتقت منه المشكلات والتحديات التي يواجهها النشاط أو الخدمة ، وفي ضوء ذلك وضعت الرؤية للسنوات الخمس المقبلة وترجمت الرؤية الى أهداف كمية ونوعية أكثر تفصيلا بحسب طبيعة كل نشاط أو خدمة أو فعالية، ومن ثم تم طرح وسائل تحقيق هذه الأهداف لتنتهي الخطة بملحق البرنامج الاستثماري الشامل على وفق القطاعات والأنشطة والمحافظات لسنوات الخطة.

واشار متي الى ان الخطة اعتمدت في بنائها على عشرات من الدراسات النوعية والمتخصصة التي أنجزتها اللجان الفرعية للخطة والخبراء وأوراق عمل الوزارات وإقليم كردستان وعدد من المحافظات فضلا عن دراسات الوزارة المعدة من قبل دوائرها الفنية وبعض الدراسات الأكاديمية. كما وان إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الدورية ومسوحاته المختلفة التي أطلقها خلال السنوات الأخيرة وإستراتيجية التخفيف من الفقر التي أقرها مجلس الوزراء الموقر في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩ كانت مصادر أساسية لبيانات ومعلومات الخطة.

وبخصوص معوقات تنفيذ الخطة اكد ان خطط التنمية توضع غالبا في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية مستقرة، ووضع خطة للعراق في ظل ظروف مثل التي نعيشها حاليا حيث لم تصل إلى مستوى الإستقرار الكلي ينطوي على مخاطر كثيرة في إمكانية وضع الرؤى والأهداف ووسائل تحقيقها، خاصة موضوع مساهمة القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي، ما شكل تحديا كبيرا أمام واضعي الخطة. كما إن اعتماد التنمية في العراق على مورد أساسي وحيد وهو النفط وعدم استقرار أسعاره شكل تحديا أساسيا آخر في تحديد موارد الخطة، فخلال عملية إعداد الخطة تم تغيير احتساب الموارد النفطية ثلاث مرات وفقا لتطور أسعار السوق العالمية، واعتمد سعر برميل يتراوح بين ٦٠-٦٨ دولاراً حسب سنوات الخطة والذي أصبح منخفضا حاليا مقارنة بأسعاره السائدة التي زادت عن ٨٠ دولارا للبرميل. كما واجهت الخطة بعض المشكلات في دقة وتكامل البيانات المتاحة وعدم وجود اتجاه عام واضح لمختلف المؤشرات يستطيع المخطط الاستناد إليه في بناء بدائل الخطة، حيث أن جميع المؤشرات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية في تذبذب كبير بسبب الظروف التي مر بها العراق خلال العقود الأربعة الماضية، مما نتج معه صعوبة تحديد سنة أساس محددة لجميع الأنشطة والفعاليات التي هي في العادة من مرتكزات بناء أية خطة متوسطة أو طويلة الأمد.

واضاف إن المعوقات التي واجهت عملية إعداد الخطة لا تقلل مطلقا من أهميتها وفاعليتها في رسم الصورة التنموية للبلد خلال السنوات الخمس المقبلة حيث بذل فريق العمل جهودا كبيرة لإيجاد البدائل والوسائل التي تحد من أثر هذه المعوقات. وبقدر تعلق الأمر بالموارد المالية المتوقعة فان الخطة اقترحت برنامجا استثماريا مرنا يمكن تكييفه مع أية تطورات او مستجدات خلال مرحلة التنفيذ واقترحت آليات واضحة ومحددة للمتابعة وتقييم النتائج وبالتالي إعادة النظر بالخطة في عام ٢٠١٢ .

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

تكشف التطورات اليومية التي تشهدها قطاعات الطاقة والنفط والغاز حجم وعدد المشاريع والفرص الاستثمارية المستحدثة تبعا للحاجة والتطور وزيادة الإنتاج وتحسين آلياته وتكاليف إنجازه، وبما يضمن أفضل النتائج لكافة الأطراف .
وذكر تقرير لشركة نفط الهلال ان التنوع الحاصل على الفرص الاستثمارية المتاحة لدى قطاعات الطاقة سيتيح إمكانية أفضل لقنوات التمويل المتخصصة في مجال الطاقة وكافة مؤسسات التمويل من دراسة الفرص واختيار الوجهة الاستثمارية التي تتطابق مع أهدافها وخططها المستقبلية.

تقرير: تنوع الفرص يتيح لمؤسسات الإقراض إمكانية أفضل لتمويل مشاريع الطاقة

وبين التقرير ان قطاعات الطاقة تمتاز في أنها توفر فرصاً استثمارية بشكل دائم نتيجة استمرار الإنفاق الحكومي الضخم على المشاريع الاستثمارية العملاقة التي عملت على بقاء وتيرة النشاط والإنتاج منسجمة وحافظت على مستويات الطلب في اغلب الظروف المختلفة، وهذا يعني استمرار توفر فرص استثمارية تتسم بدرجة كبيرة من النجاح ومستويات متدنية من المخاطر، بما يتماشى مع ما تسعى قنوات التمويل للوصول إليه في ظروف الأزمة، حيث لا توجد فرص استثمارية لديها الخصائص التي تتوفر لدى قطاعات الطاقة والنفط والغاز حاليا.
ولاحظ التقرير أن المشاريع المكملة للمشاريع النفطية الحكومية وتلك التي تختص بالاستثمارات المباشرة بالقطاعات الإنتاجية للنفط والغاز قد استحوذت على النصيب الأكبر من المشاريع التي ترغب مؤسسات التمويل المتخصصة والبنوك التجارية في تمويلها سواء كانت بشكل منفرد أو مجتمع خلال فترة ما قبل الدخول في نفق الأزمة المالية، هذا وأفرزت تداعيات الأزمة منتجات تتناسب والمرحلة حيث ارتفعت وتيرة النشاط الخاصة بقطاع الطاقة المتجددة من حيث الكم والنوع وسجل قطاع التمويل ارتفاعا كبيرا في حجم التمويل المقدم تبعا لانحسار الفرص الجيدة وارتفاع مخاطر الاستثمارات لدى القطاعات الأخرى بالإضافة إلى استمرار الطلب على منتجات الطاقة بكافة أنواعها وعند توقع ارتفاعها في المستقبل.
وبين التقرير انه نتيجة لمتطلبات ما بعد الأزمة فقد قامت مؤسسات التمويل برفع مستوى شروط التمويل بشكل عام من حيث سقوف التمويل والمدد والتسعير لكل فرصة أو مشروع من المشاريع المتصلة بقطاع الطاقة، هذا وما زالت الكفة تميل لصالح مشاريع الطاقة التقليدية أكثر من مشاريع الطاقة المتجددة عند اتخاذ قرارات التمويل من قبل الجهات المقرضة تبعا لطبيعة الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة التي تستغرق عادة وقتا طويلا لتحقيق الأرباح بالإضافة إلى وجود تذبذب واختبار للطلب عليها بشكل دائم تبعا للظروف السائدة وتكاليف المنتج وسبل استخداماته، وعلى الرغم من ذلك فإن قطاع الطاقة المتجددة يملك فرصا جيدة للنمو في المدى المتوسط والطويل نظرا لزيادة الطلب من جهة ومحدودية مصادر الطاقة التقليدية من جهة أخرى.
واشار التقرير الى ان معادلة استمرار تمويل مشاريع الطاقة تحكم متغيرات سلبية وإيجابية عدة ، مبيناً ان السلبيات تتلخص بمخاطر التركيز في تقديم التمويل لقطاعات الطاقة وما يعنيه ذلك من احتمالات التعثر عن السداد إذا ما تغيرت ظروف أسواق الطاقة، فيما تتمثل الايجابيات في قوة مكونات ومخرجات قطاعات الطاقة واتساع الفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى رغبة مؤسسات التمويل بتنويع محافظها بالدخول في تمويل مباشر أو شراكات مع مؤسسات أخرى، وأخيرا المتغير الخاص برغبة شركات الطاقة في الحصول على تمويل لمشاريعها المتنوعة بهدف البقاء في القطاع والمحافظة على حصصها السوقية وقدرتها التنافسية.
وأجمل التقرير أهم الاحداث في قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي بما يلي :
ففي الامارات باشرت شركة تطوير حقل زاكوم "زادكو" عمليات زيادة الإنتاج في حقل زاكوم العلوي من ٥٥٠ ألف برميل يومياً إلى ٧٥٠ ألف برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٥، حيث أن خطة زيادة الإنتاج تشمل ٢٥ منصة آبار رئيسة، جنباً إلى جنب مع مئات الكيلومترات من خطوط التدفق، إضافة إلى رفع مستوى المرافق الرئيسة على منصات التجميع المركزية الحالية التي تعد مطلوبة في خطط التنمية هذه مع الحاجة إلى زيادة عدد أسطول الحفارات ومضاعفة عدد أبراج الحفر من أجل تحقيق معدل الإنتاج اللازم.
من ناحية ثانية، قامت هيئة مياه وكهرباء أبوظبي بتمديد الموعد النهائي لمناقصة محطة الشويهات ٣ المستقلة لتوليد الطاقة وتحلية المياه حتى ٢٦ يوليو/تموز الجاري، حيث أن الموعد الأصلي للمناقصة كان يوم ٣٠ يونيو/حزيران الماضي وتم تمديده حتى ١٥ الجاري في المرحلة الأولى ثم إلى ٢٦ منه. وشهد التنافس على المشروع تشكيل عدد من الائتلافات ضمت شركات إقليمية وأخرى عالمية من أبرزها شركة ماروبيني اليابانية وكريدي أجريكول الفرنسية وسامبا السعودية. وكانت الهيئة رشحت ١٥ شركة للمنافسة على المشروع الذي يفترض أن يوضع في الخدمة عام ٢٠١٣.
ومن المتوقع أن تنظم شركة الاستثمارات البترولية الدولية (إيبيك) إلى الكونسورتيوم الذي يخطّط لإنشاء خطّ أنابيب الغاز الطبيعي (نابوكو) في نهاية العام الجاري. حيث أنّ "إيبيك" مهتمّة بالحصول على حصّة من حقوق الملكيّة في المشروع. فيما رفض متحدّث باسم الكونسورتيوم في فيينا أن يؤكّد ما إذا تمّت مناقشة مسألة انضمام (إيبيك) لكنه ذكر أن الكونسورتيوم منفتح على انضمام مساهم سابع.
وتنوي شركة أبوظبي لصناعة الغاز (جاسكو) طرح مناقصة بناء خط جديد لأنابيب الغاز بكلفة تقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار بحلول نهاية ٢٠١٠. حيث أن عقد الأعمال الهندسية والتوريدية والإنشائية، سيغطي امتدادين لخط الأنابيب، احدهما يصل بين منشآت جاسكو للتكرير في حبشان وميناء الرويس في المنطقة الغربية، وآخر يمتد من الرويس إلى الشويهات، في المنطقة الغربية أيضا.
وفي العراق أعلن عن تأسيس شركة مشتركة بين وزارة النفط وشركتي شل وميتسوبيشي لاستثمار الغاز الطبيعي المصاحب للنفط الخام المنتج في ٣ حقول نفطية عراقية بمحافظة البصرة جنوبي العراق. وقد وافق مجلس الوزراء العراقي على تأسيس شركة غاز البصرة لاستثمار الغاز المصاحب للنفط في ثلاثة حقول نفطية هي الرميلة والزبير وغرب القرنة بمشاركة شركتي "شل" البريطانية الهولندية، وميتسوبيشي اليابانية. وبموجب الاتفاق، فإن حصة العراق في الشركة الجديدة ستكون ٥١٪ بينما تبلغ حصة شركتي شل وميتسوبيشي ٤٩٪.
وفي السعودية حصل اتحاد شركات بقيادة دبليو.اس أتكينز انترناشونال الاستشارية على عقد هندسي قيمته ٥٩,٩ مليون ريال يتعلق بمنطقة رأس الزور حيث سيجري بناء محطة كهرباء عملاقة، حيث أبرمت الهيئة الملكية للجبيل وينبع أول عقد لمنطقة رأس الزور ويختص في التصاميم الهندسية. وبلغت قيمة العقد ٥٩,٩ مليون ريال، ومن المتوقع أن يكون مشروع الكهرباء والماء العملاق الذي تقدر تكلفته بستة مليارات دولار الأضخم في العالم لدى استكماله في نهاية ٢٠١٣، وسيكون بمقدور محطة كهرباء رأس الزور توليد ٢٤٠٠ ميغاوات من الكهرباء وإنتاج ١٠٢٥ مليون متر مكعب من المياه المحلاة يوميا.
وعلى صعيد اخر تضع شركة ارامكو السعودية اللمسات الأخيرة على نتائج تقويم الطالبات التي تلقتها من شركات هندسية عالمية تنافست للفوز بعقود إدارة عمليات الإنشاءات والتصميم للمرحلة الأولى من مصفاة جازان التي تعتزم ارامكو تشييدها بالقرب من مدينة جازان بتكلفة تصل إلى ٢٦,٢٥ مليار ريال. ومن المرجح أن يتم الإعلان خلال الأسابيع القادمة عن الشركات الفائزة، حيث سيتم ترسية العقود أواخر شهر تموز يوليو الحالي أو بداية شهر آب أغسطس القادم، وبحسب مصادر في صناعة النفط السعودية فإن من ضمن الشركات التي تهافتت للفوز بهذه العقود "ويرلي بارسونز" الأسترالية، وشركة "تكنيب" الفرنسية، بالإضافة إلى أربع شركات أمريكية هي "فوستر ويلر"، و"كيه بي آر"، و"جاكوبز"، و"فلور".
الى ذلك تعتزم أرامكو السعودية ترسية عقود لإنشاء مصفاة في ينبع بطاقة إنتاجية تبلغ ٤٠٠ ألف برميل يوميا في الأيام القليلة المقبلة. وتسهم مصفاة ينبع بأقل قليلا من ربع خطط السعودية لرفع طاقة التكرير بنحو ١,٧ مليون برميل يوميا. وتبلغ الطاقة التكريرية للسعودية حاليا ٢,١ مليون برميل يوميا. وفي وقت سابق قالت أرامكو أنها ستمضي قدما في المشروع الذي سيقام على ساحل البحر الأحمر رغم انسحاب شركة كونوكو فيليبس الأمريكية في نيسان أبريل.
وفي قطر قامت شركة قاتوفين بتصدير ٤٥٠٠ طن من مادة الاثيلين من شركة راس لفان للأولفينز، والذي تم شحنه بواسطة شركة "نورغاز" العالمية، وتعتبر شركة قاتوفين شراكة بين شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) (٦٣٪)، وشركة توتال الفرنسية للبتروكيماويات (٣٦٪)، وقطر للبترول (١٪)، لإنتاج ٤٥٠،٠٠٠ طن متري سنوياً من البولي اثيلين المنخفض الكثافة الخطي، حيث سيزود مصنع تكسير الاثيلين بمدينة راس لفان الصناعية وحدة البولي اثيلين المنخفض الكثافة الخطي من الاثيلين الضروري للإنتاج حيث تبلغ سعة إنتاج المصنع ١,٣ مليون طن سنوياً.

الاقتصادي | العدد (1846) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تموز 2010

الآثار الاقتصادية للفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣

د. محمد عبد صالح حسن

تعد ظاهرة الفساد وانعكساتها السلبية واحدة من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق بعد التغير السياسي عام ٢٠٠٣ لأسباب تتعلق بانعدام سلطة القانون وتدني مستويات الرقابة في المؤسسات الحكومية ووجود الحماية الضمنية داخل المؤسسات للمفسدين في الهرم الوظيفي وقد ترتب على هذا الحال ظهور آثار سلبية في الجانب الاقتصادي تمثلت بتعزيز مشكلة التضخم والبطالة وحجم المديونية الخارجية ... ، وبطبيعة الحال فأن الآثار الاقتصادية قد ولدت آثاراً اجتماعية انعكست من خلال تدني مستوى القطاع التعليمي والصحي وكذلك توسيع حجم التفاوت بين دخول فئات المجتمع وتزايد حالات الفقر وتأثيراته على معدلات الجريمة والسرقة والاحتيال.

أولاً - مفهوم الفساد والفساد البيروقراطي:

إن اتساع حجم الفساد وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل، أصبح من المسائل التي تهدد مسيرة التنمية وخصوصاً في مجتمعاتنا العربية فالوقائع التي باتت تكشف قضايا الفساد المالي والاداري خلال السنوات الأخيرة تدل على مدى تغلغل الفساد وممارساته في كافة نواحي ومجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاداريـة ، وبهذا الخصوص فأن مفهوم الفساد يختلف تبعاً للتطور الحاصل في المجالات المذكورة فالبنك الدولي يعرف مشكلة الفساد ((بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، وبتعبير آخر قيام الموظف بقبول رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة أو من خلال استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

وهذا التعريف يشير إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد ، تتعلق الأولى بدفع الرشوة أو العمولة لتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات ، والثانية بوضع اليد على المال العام والحصول على مواقع وظيفية للابناء والاقـارب في أجـهزة الدولـة ، ويـندرج هذا النوع من الفساد ضمن حلقات الفساد الصغير الـذي يختلف عن مستويات الفساد الكبير المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجـارة الأسلحة الذي يحدث بالغالب على المستوى السياسي.

وفي نفس السياق يـندرج مفهوم الفساد وفقاً لرؤيـة (ليف Nathaniel Leff) ((بأنه تقليد غير قانوني يستخدم من قبل الأفـراد والجماعات للتأثير على النشاطات البيروقراطية ، ويتجسد الفساد الإداري عن طريق ظهور مؤشرات تدل على أن هذه الجماعات تسهم في عملية اتخاذ القرارات بشكل أكبر مما يجب أن تكون عليه الحالة الطبيعية))

وبالاتجاه نفسه تشغل مشكلة الفساد الكثير من المعنيين بدراسات الدول النامية لاسيما (روبرت تلمان) وكذلك (والت برايانت) .

حين ربطا ضمن دراساتهم المتعددة الفساد بطبيعة البناء البيروقراطي الحديث الذي تؤكد عليه مختلف الحكومات والمنتشر على كافة الصعد السياسية والصناعية ... الخ ، حين ذهب(تلمان) إلى أن الفساد يأخذ موقعه عندما توفر الحكومة ضمن النسق البيروقراطي الحديث الأرضية لاستشرائه ، حيث أن ذلك النسق غالباً ما يعاني من ازدواجية الشخصية الإداريـة التي ما زالت متمسكة بالمعايير التقليدية في الإدارة في ظروف التنظيم الإداري الحديث ، وهي بذلك نجدها تميل للدخول في عمليات غير معتمدة (مثل الرشا ، وتقريب الأقارب واحلالهم محل المؤهلين في الإدارات الحكومية) وبإطار من السرية التـامة . لاسيما في الإدارات التي تقدم فيها الخدمة للمراجع بسرعة أكثر وكفاية أكبر بواسطة البيروقراطي(الإداري) الذي يمكن استمالته بسهولة لتقديم خدمة اضافية للمراجع وقد تكون أشكال وسبل الاستمالة المذكورة تنطوي على مجالات عدة منها عبر العلاقات الشخصية والتقرب إليها، ومنها محاولة التلويح بالمال بصوره المتعددة (العينية ، المعنوية ، المالية). هذا فضلاً عن أثر التعقيدات البيروقراطية على مصالح الجماهير والمؤسسات التي تتعامل مع تلك الادارات التي يتفشى الفساد في ثناياها . طالما كان اللجوء إلى القوانين واللوائح ليس حياً في أعمال القانون وتحقيق المساواة . وإنما لممارسة الإداري الضغوط على المراجع من أجل إجبار الأخير على تقديم الرشاوي ، ودفعه لاتباع العديد من الأساليب الملتوية من أجل انجاز حاجاته التي من المفترض أن يحصل عليها بموجب حكم القانون . وفي ذلك يؤكد (تلمان) بأن كافة صور الفساد ومنها الرشوة تنتشر بشكل واضح في الإدارات التي تؤكد على سلطة البيروقراطي . وهي ذات الرؤيـة التـي ذهب إليها (برايانت) حول الفساد البيروقراطي إذ أشار إلى أن الفساد موجود بكافة صوره في جميع أشكال النسق البيروقراطي وعلى مدى فترات تطور البيروقراطية . وهو التفسير الذي ينطبق بشكل واقعي مع حالة الدول النامية التي تتصاعد فيها وتائر الانساق البيروقراطية الرثة ، وحجب المواطن عن المسؤول .

ثانياً-مظاهر الفساد البيروقراطي وآلياته:

نظراً لتزايد حـالات الفساد فـأن أشكاله ومظاهره تنوعت وتزايدت ، ولعل أهم هذه المظاهر (الأشكال) تتعلق بالآتي :.

- استغلال المنصب العام :

يلجأ الكثير من المسؤولين الذين يتمتعون بمناصب في أجهزة الدولـة إلى استغلالها من أجل تحقيق مكاسب مادية ، وبطبيعة الحال فأن هؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى شركاء أو رجال أعمال إلى جانب كونهم مسـؤولـين حكـوميـين وبـالـتـالي يتحول اهتمامهم للبحث عن طرق أو اساليب تمكنهم من زيادة أموالهم وثرواتهم الخاصة بهم على حساب الاهتمام بتحقيق متطلبات مواطني بلدانهم ، حيث يساعد تمتعهم بالصلاحيات الواسعة وتراخي الضـوابط الفاعلة في المساءلة والمحاسبة لاسيما انـعدام قوة البرلمانات في مساءلة الموظف التنفيذي إلى استجابة المسؤولين للاغراءات التي تعرض عليهم ولبعض الافراد الذين يسعون لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة ، طبقاً لما سبق من تحليل لآليات الفساد البيروقراطي ورؤية (تلمان) له . وهي الحالات التي تسمح بتحول المسؤول البيروقراطي بعد تركه الوظيفة إلى مفسد كبير من أجل زيادة أمواله وقيامه بغسل هذه الأموال بطريقة أو بأخرى .

- التجاوز على المال العام:

ان أكـثر المشمولين بسلوك الـتـجـاوز على المال العام هم طبقة السياسيين والمسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم من أجـل تحقيق مصالح الغير الذين تربطهم علاقات أو مصالح مادية ، فقد يلجأ الكثير منهم إلى تسهيل حصول رجـال الأعمال في القـطاع الخـاص علـى قـروض مـن البنوك الحكومية بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصول المسؤول على جزء من القرض كرشوه أو عموله (حالة نواب القروض في مصر مثلاً) .

- التهرب الضريبي:

يتعرض الكثير من المسؤولين الحكوميين والقائمين بوظيفة عامة إلى محاولات الابتزاز من قبل رجـال الأعمـال في القطاع الخاص ، فهؤلاء يدفعون الرشاوى بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو اعفاء ضريبي لفترة طويلة من خلال استثناءات أو احتيال على القوانين ، كما يقوم بعض المسؤولين بالتلاعب في مواصفات السلع المستوردة في المعاملات من أجـل تخفيض الرسـوم الـواجـب دفعها للخزينة العامة مقابل حصولهم على أموال كرشوة من المستورد وهذا بحد ذاته نهب للمال العام. تساعد عليه عدم دقة التشريعات وكثرة القيود الحكومية في اعاقة الطريق السوي لاسيما المتعلقة بحصص الاستيراد والتصدير والاستقطاعات الضريبية. الأمر الذي ينعكس على حياة المواطن بشكل أو بآخر ويسهم في زيادة المعاناة .

- تهريب الأموال:

نشطت في الأونـة الأخـيرة عمليات تهريب الأمـوال التابعة للمسؤولين التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة إلى البنوك التابعة للدول الأجنبية لاستثمارها ، مقابل فوائد عالـية ، أو قيامهم بشراء عـقارات خـارج بلدانهم (كما هو الحال في العراق) ويبرر هـؤلاء المسـؤولـون هـذا السـلوك بـأنـه من الضرورات التي تفرضها الأوضاع السياسية المتقلبة وتأمين المستقبل لعوائلهم في حالة استبعادهم عن مناصبهم الوظيفية . مرد ذلك يعود إلى أن قواعد المحاسبة لم ترتق بعد إلى منزلة تتمكن بموجبها من القيام بدور رئيس في كبح الفساد ، جراء التقصير في الاحتفاظ بسجلات وضـوابـط سليمة تتيح للجهات الرقابية استخدام أساليب الملاحقة القضائية على الـوجـه الأمـثـل . ذلـك لأن اشتراطات التسجيل والاحصـاءات عن المسائل المادية تؤثر في جانب العرض (ضمن معادلة الفساد) . لما لتلك الاشتراطات من قدرة على تحقيق الانضباط الداخلي ، وتسيير مسالك مسارات المحاسبية بشكل اوضح . وربما برزت هذه الحالة بشكل واضح بعد انهيار برج التجارة العالمية ٢٠٠١ الـذي كشف عن حجم هذه الأموال .

ثالثاً-الآثار الاقتصادية للفساد

طبيعياً أن يكون لانتشار سلوك الفساد المدمر آثار سلبية على مجمل الاوضاع الاقتصادية في العراق ، ومعرفة هذه الآثار وانعكاساتها يجب أن يخلق وعياً ويحفز القوى المختلفة داخل المجتمع من أحزاب سياسية وتنظيمات ومؤسسات لمحاربة هذه الظاهرة ومعاقبة رموز الفساد ، وتظهر آثار الفساد بشكل عام على مؤشرات التنمية وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد ، حيث توجد علاقة عكسية بين انتشار سلوك الفساد وقدرة الاقتصاد على التنافس الخـارجي، وفي هـذا الخصوص سيتم الـتـركـيـز عـلـى اثـر الـفـسـاد في أهـم المتغيرات الاقتصادية.

١. أثر الفساد في تعزيز التضخم:

شهد الاقتـصـاد الـعـراقي مشكلة من أهـم المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتضخم الذي تـزايـدت نسبه بشكل كبير بعد عـام ٢٠٠٣ بسبب الاخـتـلالات الهيكلية وقيام الكثيرين من المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة بإدارة الوزارات والمؤسسات الذين كانت لهم مساهمة كبيرة في إحداث الازمات وعززت من حالات الفساد في أجهزة الدولة ، وتأسيساً لذلك تزايدت موجات التضخم إذ أن الارتفاع التدريجي في الأسعار بدأ مع حدوث أزمة المنتجات النفطية ثم انتقل ليصيب قطاع النقل والمواصلات ثم اشتدت الآزمة لتنتقل وتمس حياة المواطن مع اشتداد أزمة الطاقة الكهربائية وازدياد الطلب على البنزين لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية وقد ساهم ذلك في تدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الاجور بين أفراد المجتمع فأصبحت هناك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية لارتفاع أجورهم وهذه الفئات هي القريبة من مركز القرار وأصحاب المسؤوليات الإدارية العليا في الدولة ، أما الفئات الآخرى فتتسم أجوراً تكاد لا تكفي متطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار جميع السلع والخدمات في السوق المحلية ، ويعكس الجدول (١) مدى التغيير الكبير في حركة الاسعار منذ ٢٠٠٣ ، وخصوصاً الوقود والاضاءة التي تغيرت اسعارها بحدود العشرين ضعفاً ، وهذا يعني أن الفرد العراقي الذي كان يحتاج إلى انفاق (١٠٠) دينار عام ١٩٩٣ للحصول على سلعة معينة ، أصبح يحتاج إلى انفاق (٢٤٨) آلف

دينار عام ٢٠٠٨ للحصول على نفس السلعة أي بفارق (٢٤٨) ضعفاً مما يشير إلى تآكل القيمة الحقيقية للنقود وانعكاس ذلك على:

. تدني نوعية السلع : حيث أن فقدان ثقة الفرد بقيمة العملة المحلية يؤدي إلى قيامه بزيادة طلبه على السلع والخدمات مما يدفع المنتجين إلى عدم الاهتمام بنوعية السلع طالما أن هنالك طلباً كبيراً عليها .

. زيادة التفاوت في الدخول وتدني مستويات المعيشة.

وعلى الرغم من قيام الحكومة بخلق زيادات في رواتب الموظفين العاملين لديها في الآونة الاخيرة لتغطية الزيادة في الاسعار غير أن النقص الكبير في الخدمات الضرورية بسبب حالات الفساد في قطاع الخدمات ، وتحمل الفرد تكاليف اغلبها سوف يبدد هذه الزيادات بل الأسوأ من ذلك تضرر الفئات العاطلة عن العمل من هذه الزيادات لأنهم سوف يتحملون الارتفاع في الاسعار الناتج عنها دون أن يصيبهم أي دخول إضافية مما يعني أن تفاقم حدة الفساد في المجتمع العراقي سيساهم في تعزيز مشكلة التضخم .

٢. أثر الفساد في تعزيز البطالة:

تعززت مشكلة البطالة في المجتمع العراقي بعد أحداث ١٩٩١ وفرض العقوبات الاقتصادية ، وقيام الكثير من الموظفين بترك وظائفهم والعمل لدى القطاع الخاص أو في المجال الحرفي لسد متطلبات المعيشة غير أن التغير السياسي عام ٢٠٠٣ قد عمق من حالة البطالة بشكل كبير وبجميع أنواعها (المقنعة ، الاحتكاكية ، الاجبارية ...) من خلال تسريح أعداد كبيرة من منتسبي الجيش العراقي السابق والأجهزة الأمنية وموظفي بعض الوزارات الذين يقدر عددهم بحدود (المليون شخص) لتزداد بذلك الكلفة الاجتماعية التي تحملتها الدولة ، وبهذا الخصوص أوضح محمود الشيخ راضي . وزير العمل والشؤون الاجتماعية أن نسبة البطالة تجاوزت (٥٢ ٪) وهي أعلى نسبة في دول المنطقة بسبب توقف المشاريع الانتاجية بنسبة (٩٠ ٪) وأن الكثير من الأموال التي تم تحصيلها لبناء المشروعات وحملات الاعمار قد تم هدرها وسرقتها ضمن حلقات متسلسلة لتصل في النهاية إلى(١٠ ٪) من المبلغ الأصلي المخصص إذ أن (١٠.٨) مليارات من الميزان السنوي تذهب هباء بسبب حالات الفساد لأجهزة الدولة ومؤسساتها، والتي جعلت المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنف العراق في المراكز المتقدمة لحالات الفساد (أنظر الجدول ٢).

ملاحظة : (×) إن ترتيب الدول العربية في هذا الجدول يعتمد على عدد نقاط مؤشر إدراك الفساد (CPI) التي حازتها كل دولة في ٢٠٠٧ ، وتتراوح بين ١٠ (خالي من الفساد) وصفر (فاسد جداً) .

إن هدر الأموال بسبب الفساد كان يتأمل أن يكون لها دور كبير ومساهمة فاعلة وحقيقية في انتشال وتخفيف حجم البطالة التي تزايدت بشكل كبير كما تكشفه نسب بيانات الجدول (٣) وهذه النسب قللت من أهمية العاطلين عن العمل بالمساهمة في الإنتاج وأجبرت الكثير منهم بالقبول بأية فرصة للعمل حتى ولو كانت بأجور متدنية إذ أصبحت البطالة الإجبارية هي النوع السائد في الاقتصاد العراقي وهذا ما خلق آثاراً اجتماعية تمثلت بزيادة حالات السرقة والجريمة والاحتيال للحصول على الأموال ، واستخدام كثير منهم في العمليات الإرهابية والتفجيرات وغيرها .

٣. أثر الفساد في تعزيز المديونية الخارجية

تحمل الاقتصاد العراقي أعباء كبيرة تمثلت بحجم المديونية الكبيرة لصالح الدول الأجنبية والعربية التي أثقلت كاهله وأصبحت من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية في العراق ، فبعد أن كان يحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم الفوائض المالية على الصعيد العربي أصبح الآن وبفعل السياسات الخاطئة يحتل مراتب متقدمة في حجم المديونية المترتبة عليه لصالح العالم الخارجي (انظر جدول ٤) .

×منها(١٧) مليار دولار للكويت

أن الواقع الحالي يجعل المهمة صعبة للتخلص من حجم المديونية الخارجية، وهذه الصعوبة تكمن في حجم الاضطرابات الداخلية، فالعراق يعتمد على مورده الرئيسي من النفط كمصدر للايرادات المالية وهذا المورد يتعرض يومياً لعمليات التهريب وحالات الفساد المالي التي تبدد من القيمة الحقيقية لهذه الثروة ، والتي تجعل مهمة الحكومة الحالية صعبة للتخلص من ديون العراق الخارجية خاصة وأن الكثير من الدول لا زالت تقدم القروض له من أجل مساعدته على إعادة اعمار البنية التحتية وهذه القروض تترتب عليها فوائد ولفترات زمنية طويلة ولعل آخر هذه القروض ما قدمته اليابان عام ٢٠٠٧ الذي بلغ (٨٥٠) مليون دولار ولمدة (٤٠) سنة مقابل حصولها على العقود الكبيرة عند البدء بإعادة أعمار العراق ، ولعل ذلك يجعل حالة التشاؤم كبيرة في إمكانية انتشال الواقع العراقي في ظل تزايد حالات الفساد رغم امتلاكه للثروة النفطية التي تجعله يحتل المراتب الأولى في حجم الاحتياطي العالمي.

ومن هنا يتبين لنا مايلي:

. كان للاحتلال الدور الأكبر في تفشي الفساد من خلال إتاحة الفرص للشركات وحصولها على عقود ومبالغ مالية تفوق القيم الحقيقية.

. أن للفساد تداعيات سلبية تهدد استقرار وأمن البلد وتصيب النسيج الاخلاقي بالانهيار الشديد.

. أن الفساد يزدهر في حالة الفوضى وانعدام سلطة القانون.

. أن التشاؤم وعدم ثقة المواطن بالمستقبل يولد حالة عدم الاطمئنان ويزيد من توجه الأفراد نحو السلوك الفاسد .

. أدى الفساد إلى استخفاف أفراد المجتمع بالقوانين المعمول بها في مختلف المجالات.

ونرى ان يصار الى اعتماد مايلي:

١. وضع استراتيجية تكافح البطالة والتضخم اللذين يولدان الفساد بأشكاله ومنها الفساد الاقتصادي والاجتماعي .

٢. تطبيق القوانين الخاصة بالتفتيش الاداري والمالي وعدم استثناء أي مسؤول من المساءلة القانونية وتقديم كشوفات بالأوضاع المالية للمسؤولين (تطبيق إجراء من أين لك هذا) .

٣. تحديد مستويات للرواتب بشكل يمنع الموظف من التفكير بارتكاب الفساد وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بالشكل الذي يساهم بعدم تحمل المواطن تكلفة هذه الخدمات .

٤. تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بشكل تدريجي من المواطن إلى الدولة.

الجدول (١) الرقم القياسي للأسعار خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ١٩٩٣ = ١٠٠

السنة	المواد الغذائية	الوقود والإضاءة	النقل والمواصلات	الرقم القياسي العام
٢٠٠٣	٤١٧٨,٨	٤٩٠١,٥	٦٢٨٥,٦	٦٩٤٣,٥
٢٠٠٤	٤٥٤٤,٢	٣٢٢٢٦,٥	٧٠٩٦,٧	٨٨١٥,٦
٢٠٠٥	٥٥٥٨,١	٦٤١٦١,٤	١٠٩٠٣,٧	١٢٠٧٣,٨
٢٠٠٦	٧٢١٧,٥	١٨٣٥١٥,٣	٢٤٩٩٦	١٨٥٠٠,٨
٢٠٠٧	٨٢٢٠,٤	٣١٤٨٦٤,١	٣٢٣٢٥,٧	٢٤٢٠٥,٥
٢٠٠٨	٩١١٩,٩	٢٤٧٤٥٤,٩	٣١٨٩٥,٨	٢٤٨٥١,٢

الجدول (٢) مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٧ : ترتيب الدول العربية ×

البلد	المرتبة العالمية 2007	المرتبة العربية 2007	عدد النقاط وفق مؤشر إدراك الفساد 2007 (CPI)
قطر	22	1	6.0
الإمارات	34	2	5.7
البحرين	46	3	5.0
عمان	53	4	4.7
الأردن	53	5	4.7
الكويت	60	6	4.3
تونس	61	7	2.4
المغرب	72	8	3.5
السعودية	79	9	3.4
الجزائر	99	10	3.0
لبنان	99	11	3.0
مصر	105	12	2.9
موريتانيا	123	13	2.6
ليبيا	131	14	2.5
اليمن	131	15	2.5
سوريا	138	16	2.4
السودان	174	17	1.8
العراق	178	18	1.5
الصومال	179	19	1.4

الجدول (٣) معدل البطالة في العراق ٢٠٠٣ -٢٠٠٧

السنة	المعدل العام للبطالة	ذكور	إناث
2003	٪٢٨,١	٪٣٠,٢	٪١٦
2004	٪٣١	٪٢٣,٦	٪٦,٥٣
2005	٪٣٧,٩	٪١٩,٢	٪١٤,١
2006	٪٥٢	٪٣٨,١	٪١٨,٣
2007	٪٦٢	٪٤٨,١	٪١٨,٥

الجدول (٤) ديون العراق إلى دول العالم حتى عام ٢٠٠٤

الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ
دول الخليج ×	30 مليار دولار	المانيا	2.403.900 مليار دولار
ايطاليا	1.726 مليون دولار	اليابان	4.108.600 مليار دولار
الاردن	295 مليون دولار	الولايات المتحدة	4.1 مليار دولار
المغرب	32 مليون دولار	كوريا	54.700 مليون دولار
روسيا	12 مليار دولار	اسبانيا	321.200 مليون دولار
يوغسلافيا	1 مليار دولار	السويد	185.800 مليون دولار
تركيا	800 مليون دولار	سويسرا	117.500 مليون دولار
بولندا	500 مليون دولار	المملكة المتحدة	930.800 مليون دولار
هنغاريا	17 مليون دولار	هولندا	96.700 مليار دولار
الصين	80 مليون دولار	فرنسا	2.993.700 مليار دولار
مصر	740 مليون دولار	فنلندا	152.200 مليون دولار
استراليا	499.300 مليون دولار	الدنمارك	30.800 مليون دولار
البرازيل	192.900 مليون دولار	الدين لكلي	127 مليار دولار
كندا	564.200 مليون دولار	العقود المعلقة	57.2 مليار دولار
		الفوائد	47 مليار دولار

الاقتصادي | العدد (1846) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تموز 2010

خبير: المنظمات غير الحكومية غائبة عن مصادر القرار الاقتصادي وبحاجة إلى تفعيل

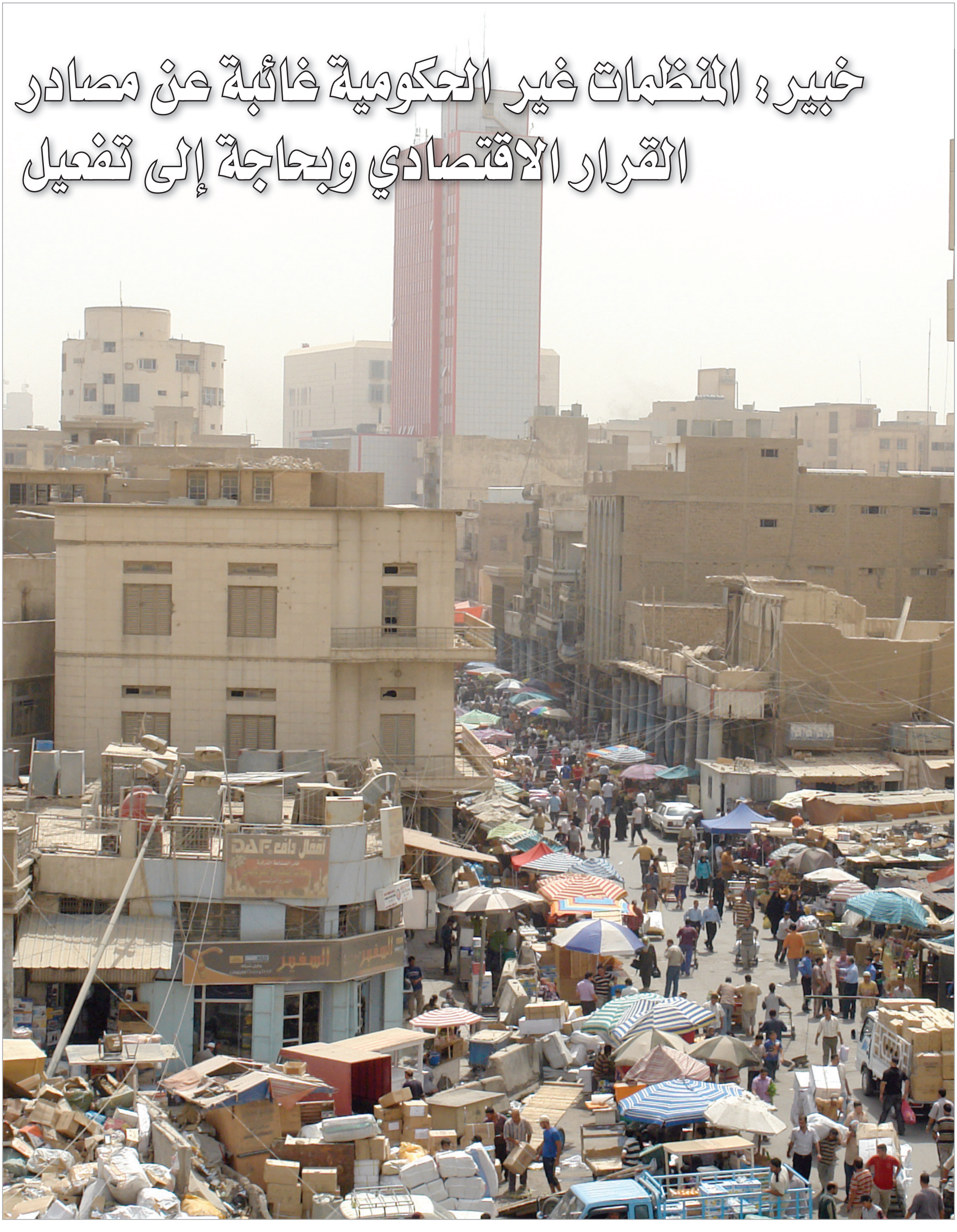

نرى ان الموازنة السنوية العامة قصيرة الاجل لمدة عام واحد هي الامثل و هي النافذة الحقيقة للاطلالة على الخطط التنموية متوسطة وطويلة الاجل بسبب قدرة العراق على التحرك على وفق هذه الموازنات فضلاً عن امكانية ديمومة الموازنة العامة بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية و الارتفاع المتوقع في الانتاج النفطي جراء عقود الخدمة التي ابرمتها وزارة النفط خلال النصف الاخير من العام الماضي و الربع الاول من العام الحالي عن طريق ما يسمى بجولتي التراخيص الاولى و الثانية .

بغداد/المدى الاقتصادي

يعاني الاقتصاد العراقي اختلالات واضحة تؤثر في المشهد برمتة ما تستدعي معالجات سريعة وحلول ناجعة من قبل الخبراء والمتخصصين في الشأن الاقتصادي، فضلا عن دور المنظمات الاقتصادية غير الحكومية في هذه المعالجات.

(المدى الاقتصادي) حاورت الدكتور جميل عبد الله رئيس المؤسسة العراقية للتنمية والتطوير عن قضايا الاقتصاد ومعالجاته وطبيعة الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في هذا الاتجاه .

×يعاني الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية وبنيوية ،ما السبيل للخروج من هذه الازمة؟

هناك فوضوية في الاقتصاد، ويوصف الاقتصاد العراقي بانه ريعي في ظل عدم توفر قطاعات انتاجية فاعلة وليس هناك استثمار امثل لقطاع النفط،فضلا عن الفوضوية التي تعم القطاع التجاري ولاسيما الاستيرادات التي لاتخضع للرقابة والسيطرة النوعية.

وكذلك فان اسعار السلع والبضائع مازالت مرتفعة وتكاد تعادل ثلاثة اضعاف مستوى دخل الفرد العراقي، هذا إضافة الى بروز ظاهرة الاغراق السلعي التي تعج بها الاسواق المحلية من دون ضوابط رادعة.

حيث ان لهذه الفوضوية انعكاسات تتمثل بظواهر البطالة وتفشي الجريمة وضعف التماسك الاسري والترابط الاجتماعي .

ولذا فان السبيل للخروج من هذه الظواهر يتمثل بعناصر عدة، لعل في مقدمتها البرنامج الاقتصادي الحكومي السليم القادر على احتواء الازمات فضلا عن تضافر جهود الحكومة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص سعيا للخروج من هذه المتاهات الاقتصادية.

× يوصف الاقتصاد العراقي بالريعية ، بسبب اعتماده المفرط على النفط ، هل هنالك من امكانية لتعدد مصادر تمويله؟

من الظواهر التي افرزها الاقتصاد العراقي انه اقتصاد أحادي الجانب ، و لم يستطع التخلص من هذه الظاهرة التي شكلت ملمحاً بارزاً من ملامحه العامة فهو يعاني ركوداً شبه تام في قطاعاته الانتاجية فضلاً عن تفشي ظواهر الفساد الاداري و المالي مع تلازم ظواهر اخرى تكمن في البطالة و التضخم و بمجموعها تجعل الاقتصاد الوطني يسير بشك اعرج ما تكمن الحاجة الى معالجات ضرورية لعل في مقدمتها ان يكون هناك برنامج اقتصادي حكومي واضح المعالم مع تحريك عجلة الانتاج من خلال تفعيل قطاعي الصناعة و الزراعة وجعل مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي مساهمة كبيرة تعطي دفقاً للاقتصاد الوطني .

و كذلك فإن الحاجة ضرورية ايضاً لتفعيل قطاع السياحة و لاسيما السياحة الدينية، حيث ان العراق يزخر بالكثير من المواقع الدينية المقدسة لدى المسلمين و سائر الاديان الاخرى و هذه تشكل قطاعاً سياحياً مهماً و جاذباً للاستثمار و له تأثير ايجابي على القطاعات الاقتصادية الاخرى المرتبطة بقطاع السياحة كقطاع النقل و الاتصالات و الفندقة و الطاقة .

×شكلت مديونية العراق عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي ، ما مدى واقعية هذه الديون؟

مديونية العراق مبالغ فيها و جميع الارقام المعتمدة هي بمثابة فوائد ،و ليس هنالك افصاح وشفافية في المعلومات المتوفرة عن هذه الديون ، و من هنا ادعو الحكومة للكشف عن البيانات الحقيقية حيث ان العراق سدد ما يقرب من ١٩،١ مليار دولار للكويت فقط في حين سدد ما يقرب ٣٠،٨ مليار دولار لبقية الدول و على الرغم من ان هنالك جهوداً حثيثة بذلتها الامم المتحدة و الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا لاطفاء النسبة الاكبر من الديون و لاسيما فيما يتعلق بأعضاء نادي باريس و التي اقتربت من حاجز الـ ٨٠٪ ، مع الاشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا قد اطفأتا ديونهما كاملة.

ومن هنا فإن هذه الديون لابد لها من جهد حكومي عالي المستوى و حركة دبلوماسية نشيطة سعياً لاطفائها او تذليل العقبات التي تعترض سير عملية الاطفاء و التعامل معها كأخطاء للسياسات الاقتصادية السابقة و العمل على خلق مبادرات من الدول الدائنة و لاسيما الدول العربية و تحديداً الكويت و السعودية و تخليص هذه الديون من البعد السياسي .

×ما تقديركم لموازنات العراق الاستثمارية للاعوام السابقة بعد عام ٢٠٠٣؟

كانت موازنات العراق العامة اقل تقدير للاعوام الخمسة الماضية قد اولت اهتماماً كبيراً للنفقات التشغيلية على حساب الاستثمارية منها ، حيث تتصدر تخصيصات الجانب الامني و تحديداً ما يتعلق بمكافحة الارهاب ، فضلاً عن حالات الفساد المالي و الاداري التي تعج بها مؤسسات الدولة و التي تمثل عبئاً مضافاً إلى الموازنة العامة.

و لان العراق يعد الان سوقاً واعدة للاستثمار فلابد من ان يكون المنحى الاستثماري يفوق المنحى التشغيلي و هي ظاهرة تكاد تكون متلازمة مع مستويات التضخم التي لا تتفق على المستوى التنظيري مع حالات التوسع الانفاقي، ما يتطلب ان يكون هنالك تنسيق عالي المستوى بين السياستين المالية و النقدية.

واللافت للنظر ان جميع الموازنات للاعوام الخمسة الماضية اقرت من دون حسابات ختامية لسابقاتها، و هذه مثلبة على العملية الانفاقية عجزت المؤسسة التنفيذية عن تقديمها للمؤسسة التشريعية وخلقت ارباكاً و فوضويةً في العملية الاقتصادية برمتها .

و نرى ان الموازنة السنوية العامة قصيرة الاجل لمدة عام واحد هي الامثل و هي النافذة الحقيقة للاطلالة على الخطط التنموية متوسطة وطويلة الاجل بسبب قدرة العراق على التحرك على وفق هذه الموازنات فضلاً عن امكانية ديمومة الموازنة العامة بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية و الارتفاع المتوقع في الانتاج النفطي جراء عقود الخدمة التي ابرمتها وزارة النفط خلال النصف الاخير من العام الماضي و الربع الاول من العام الحالي عن طريق ما يسمى بجولتي التراخيص الاولى و الثانية .

×ما دور المنظمات غير الحكومية الاقتصادية في دعم الاقتصاد الوطني ؟

المنظمات المعنية بالشأن الاقتصادي عبارة عن شقين ، الاول يتعلق بمنظمات المجتمع المدني و هي عبارة عن مساحة بشرية ضمن حدود الدولة و تضطلع بدور رقابي يحدده القانون الخاص بها و هي بمثابة سلطة فاعلة تضاف الى السلطات الاخرى و كذلك هي رديف للسلطة الاعلامية ، و هي بطبيعة الحال منظمات غير ربحية.

ام فيما يتعلق بالشق الثاني فهي الاتحادات و الروابط و النقابات المهنية التي تتحرك على وفق مساحة محددة يحددها القانون الخاص بها و هي تتحدث بلسان حال مجموعة من الاعضاء الذين يمتهنون حرفاً و مهناً بعينها تتعلق بالشأن التجاري و الاقتصادي ،و كلا الشقين يفتقدان الى البيئة التشريعية المناسبة و التي تعطي دوراً اكبر لهذه المنظمات حيث انها غائبة عن مصادر صناعة القرار الاقتصادي و انها كذلك حتى و ان وجدت في لجان معينة فأنها بمثابة اسقاط فرض لا غير .

و لذا فإن دور هذه المنظمات يكاد ينحسر في ظل الفوضوية التي يعانيها المشهد الاقتصادي و لا يمكن لها ان تحتل موقع الريادة إلا اذا كان هناك دعم حكومي و بيئة قانونية تخلق مناخات خصبة لقطاع خاص يمتلك زمام المبادأة في الاقتصاد الوطني ، فضلاً عن الحاجة الملحة لارادة هذه المنظمات و من يمثلها في لعب دور مهم و فاعل في العملية الاقتصادية بعيداً عن الانجرار وراء التأثيرات السياسية و التي ستكون عاملاً سلبياً عليها .

وهنا ادعو منظمات المجتمع المدني إلى تنسيق ادوارها و خلق رؤية مشتركة باتجاه خلق ثقافة مجتمع مدني سعياً لحماية مواردنا من التهافت السياسي و المصلحي الضيق .

×كيف تنظرون الى المستوى المعيشي للفرد العراقي ؟

ان البيانات المعلنة من وزارة التخطيط تمثل ملمحا مهولا لمستوى الفقر الذي تعيشه العائلة العراقية و هو بحاجة كما نوهنا سابقاً الى برنامج حكومي اصلاحي يعالج الازمات المتفاقمة التي تعانيها الأسرة العراقية و لاسيما التي تعيش تحت مستوى خط الفقر و في هذا الاتجاه فإن الحكومة و منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص مطالبة بتكثيف الجهود و تنسيق البرامج لخلق رؤية مشتركة باتجاه رفع المستوى المعيشي للعائلة العراقية التي تنوء بالازمات .

و في هذا الاتجاه لدينا برنامج لحل ازمة الكهرباء، و هو على غرار فكرة النفط مقابل الغذاء و يتركز هذا البرنامج على إنشاء محطات توليد جزئية في المناطق السكنية على مستوى اكثر من منطقة برقعة جغرافية مناسبة يجري توزيعها بأنتظام و يمكن التعاقد مع الشركات المصنعة لهذه المحطات الجزئية بطريقة النفط مقابل الكهرباء و هي صيغة تعد بتقديرنا مناسبة لحل ازمة الكهرباء و قتياً ، على ان يصار الى استقطاع مبالغ رمزية من المستهلكين لهذه المحطات الجزئية دعماً للمستوى المعيشي و الاقتصادي للاسرة العراقية .

و هذه التجارب سبق لدول افريقية كثيرة ان اعتمدتها سعياً لحل ازمة الكهرباء ، و نقترح بهذا الصدد ان يصار الى تحديد لجنة مشتركة بين وزارة الكهرباء و بعض منظات المجتمع المدني للاشراف على تنفيذ هذه الافكار و هي مبادرة من منظمتنا و التي تتعلق بالجانب الخدمي الأهم للمواطنين في حل ازمة الكهرباء.

في هذا الاتجاه لدينا برنامج لحل ازمة الكهرباء، و هو على غرار فكرة النفط مقابل الغذاء و يتركز هذا البرنامج على إنشاء محطات توليد جزئية في المناطق السكنية على مستوى اكتر من منطقة برقعة جغرافية مناسبة يجري توزيعها بأنتظام و يمكن التعاقد مع الشركات المصنعة لهذه المحطات الجزئية بطريقة النفط مقابل الكهرباء و هي صيغة تعد بتقديرنا مناسبة لحل ازمة الكهرباء و قتياً ، على ان يصار الى استقطاع مبالغ رمزية من المستهلكين لهذه المحطات الجزئية دعماً للمستوى المعيشي و الاقتصادي للاسرة العراقية .

الاقتصادي | العدد (1846) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تموز 2010

ردّاً على رئيس اللجنة التحضيرية الحالي نزار الوائلي

الرئيس السابق لاتحاد الصناعات العراقي: اللجنة التحضيرية الحالية غير قانونية والأمر لا يخلو من البعد السياسي

أجرى المقابلة / ليث محمد رضا

رئيس اللجنة الادارية لاتحاد الصناعات العراقي المقال هاشم ذنون الاطرقجي أثارت حفيظته تصريحات رئيس اللجنة التحضيرية للاتحاد المعين من قبل اللجنة الوزارية نزار الوائلي وبعث لنا برسالة يدحض فيها ماورد في الحوار مع الوائلي.

وانطلاقاً من حرية الرأي والمسافة الواحدة التي نقف عندها من الجميع إرتأت (المدى الاقتصادي) ان تجري هذا الحوار معه وفيما يلي نصه:

قلت في رسالتك لنا أن الحوار الذي نشر في (المدى الاقتصادي) تضمن مغالطات و مجافاة للحقيقة كيف يمكن ان توضح الامر انطلاقا من الرأي و الرأي الاخر؟

× انا لم اعن جريدتكم بما اشرت له من مغالطات و ان كل ماجاء في كلام رئيس اللجنة التحضيرية للانتخابات في اتحاد الصناعات العراقي نزار الوائلي غير قانوني ومجاف للحقيقة ، حيث أنه ليس برئيس للاتحاد بل هو مكلف بمهة الاشراف على الانتخابات و له مدة شهرين فقط اعتباراً من شهر نيسان من العام الماضي ٢٠٠٩ عن طريق كتاب ورد إلى اللجنة السابقة و بعد هذا الكتاب أوصى وزير العمل و الشؤون الاجتماعية بالتريث لحل المشكلة و بعد ذلك و تحديداً في ٢٠٠٩/١٠/٦ جاء الاعضاء الخمسة للجنة التحضيرية الحالية بصحبة قوة من الشرطة و احتلوا الاتحاد بتخطيط من قبل اللجنة الوزارية المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم (٣) بدليل ان الكتاب الذي يتحدث عن التنفيذ الجبري و الان اتحاد الصناعات مشلول لان اللجنة التحضيرية ليس لها صلاحية ادارة الاتحاد و واجبها ينحصر بالتحضير و الاشراف على الانتخابات بجانب اللجنة الادارية المثبتة بموجب قرار مجلس الحكم رقم ٦ لسنة ٢٠٠٣ .

كيف ترى عمل الاتحاد بعد عام ٢٠٠٣؟

× في عام ٢٠٠٣ صدر قرار بحل مجلس ادارة اتحاد الصناعات و تشكيل لجنة من سبعة اشخاص لادارة الاتحاد لحين اجراء انتخابات مجلس ادارة جديد و استمر العمل بهذا الكتاب لحين قرار الحل و توسيع اللجنة الادارية لاتحاد الصناعات بقرار من اللجنة المشرفة برئاسة عضو مجلس الحكم السابق نصير الجادرجي وفعل دورها في عهد د.اياد علاوي الذي كانت حكومته تتمتع بسلطتين تشريعية و تنفيذية في ان واحد و من حقه تشكيل هكذا لجنة ، حيث وسع عمل اللجنة الادارية للاتحاد الى عشرة اشخاص و حصلنا على كتاب من رئاسة اللجنة لاجراء الانتخابات في ٢٠٠٥/٧/٢٣ و في ٢٠٠٥/٧/٢١ وردنا كتاب من الامانة العامة لمجلس الوزراء بتأجيل الانتخابات الى اشعار اخر ، و هنا بدأ التباطؤ بعمل الاتحاد لان اللجنة الادارية الموجودة هي لجنة ليست بحكومية و انما هي لجنة من اشخاص متطوعين و متبرعين ليس لديهم رواتب و لا مخصصات ، وخلال هذه الفترة جرى اتصال مع المسؤولين التنفيذيين ، وشكلت هيئة تحضيرية بموجب كتاب اللجنة المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم و المرقم ١١ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٧ من سبعة اشخاص من دون استشارة اللجنة الادارية الموجودة في الاتحاد كجهة قطاعية للتأكد فيما لو كان هؤلاء تنطبق عليهم المواصفات التي اقرها مجلس الوزراء و التي وضعتها ضوابط مجلس الوزراء بأن يكون للعضو ١٥ سنة ممارسة و ان يكون مجدداً لهويته في الاتحاد اضافة الى حصوله على شهادة جامعية اولية ، فكان خمسة منهم لم تنطبق عليهم الضوابط المذكورة ، و ابلغت اللجنة المشرفة من قبل الاتحاد بكتابين متتاليين على اثر ذلك امتنعت اللجنة عن المجيء بسبب دعوة كانت حول قرار سابق صادر من رئيسة اللجنة وزيرة الدولة لشؤون حقوق الانسان و ظلت الامور هكذا الى حد شهر تموز من العام الماضي ٢٠٠٩ عندما وردنا كتاب من اللجنة المشرفة بضرورة الالتزام بتنفيذ الضوابط التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٥ ، وابلغنا اللجنة بأننا نؤكد مضمون كتابنا السابق بأن الخمسة غير مشمولين بالضوابط و طلبنا التوجيه في ما لو بأمكاننا ان نستمر بالعمل معهم خلافاً للضوابط التي اقرها مجلس الوزراء و بعد ذلك وتحديداً بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٦ حضرت الى مقر الاتحاد قوة مسلحة من شرطة نجدة الكرادة بمعية سيارة دفع رباعي و استمروا بالوقوف امام باب الاتحاد ومنعوا أي احد من ان يدخل و كان من اللجنة الادارية السابقة ان انسحبت و لم تحضر للاتحاد تجنباً للنزاع و اكتفينا برفع شكوى قضائية لقاضي تحقيق الكرادة ، وابلاغ السادة رؤساء الجمهورية والوزراء و البرلمان اضافة الى ابلاغ منظمة العمل العربية بما حدث و كذلك تم ابلاغ منظمة العمل الدولية بعد استفسارهم

عن الادارة الجديدة للاتحاد ، وأبلغناهم بأن الاتحاد تقوده جهة غير قانونية و شكلنا شكوى رسمية لدى لجنة الحريات النقابية في منظمة العمل العربية و لدى لجنة الحريات النقابية في منظمة العمل الدولية بموجب الشكوى المرقمة ٢٧٤٠ ، مع الاشخاص الخمسة المذكورين بكتابينا الذين احتلوا الاتحاد و تسلموا إدارته خلافاً لما اقره مجلس الوزراء من ضوابط في البند السابع الذي ينص على ان تقوم اللجنة التحضيرية بالاعداد للانتخابات فقط و تبقى اللجنة الادارية مستمرة بعملها لحين انتخاب مجلس ادارة و تسليم مهماته الى اللجنة المنتخبة و السبب وجود ذمة مالية و ادارية ، حيث تخضع حسابات الاتحاد الى ديوان الرقابة المالية ، وبعد الانتخابات سيكون ثمة فاصل زمني المسؤولية اللجنة الادارية عن جميع الاخطاء و الامور الادارية و المالية لحين تسليم مهامهم الى لجنة منتخبة في اتحاد الصناعات العراقي و هذا هو السبب الذي جعل مجلس الوزراء يثبت ضرورة استمرار اللجنة الادارية في الاتحاد للاستمرار بعملها لحين اجراء الانتخابات و تسليم مهامها الى اللجنة المنتخبة كمجلس ادارة لاتحاد الصناعات العراقي .

وهنا لابد من الاشارة الى أن هذا الامر ألقى بظلاله على الوجود المعنوي للاتحاد في المنظمات الدولية ذات العلاقة ، حيث منع الوفد العراقي في جنيف من الاشتراك في حينها لانه لم يصطحب ممثل اتحاد الصناعات في العراق و الان هي المرة الثانية في الدورة ٩٩ في عام ٢٠١٠ حيث منع العراق من التصويت في لجنة الحريات النقابية بسبب عدم حضور ممثل اتحاد الصناعات العراقي لان اللجنة الادارية السابقة هي الممثل الوحيد لاتحاد الصناعات ، حيث كنا نحضر الاجتماعات كلجنة ثلاثية من وزارة العمل و اتحاد نقابات العمال و اتحاد الصناعات العراقي ، ولذلك علق حق العراق في التصويت الامر الذي جلب مشاكل مهنية للعراق.

هل تحمل القضية بعداً سياسياً كأن تقف وراءها دوافع او جهات ؟

× اللجنة الوزارية العليا لتنفيذ قرار مجلس الحكم فرضت الامر بشكل اجباري و اصرار يدل على وجود دوافع فئوية او طائفية او سياسية خلف هذا الموضوع و الا لما كانت تتبنى الاصرار على مخالفة الدستور و القانون و تعليمات مجلس الوزراء التي اعلن عنها وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني و نحن لجأنا للقضاء وسجلنا شكوى في شهر ٢٠٠٩/١٠ و ذكرنا بها اننا غير مسؤولين عن الاتحاد و الشكوى لا تزال موجودة لدى قاضي تحقيق الكرادة .

لمن تحملون مسؤولية ما يعيشه الاتحاد من ازمة ادارية و قانونية؟

× الذي يتحمل المسؤولية الاساسية هو اللجنة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم برئاسة وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني التي تصر على التنفيذ بشكل جبري خلافاً للقانون و خلافاً للضوابط التي اصدرها مجلس الوزراء في الجلسة ١٣ بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤ و نحمل اللجنة المشرفة كامل المسؤولية المالية لصرف رواتب لأعضاء اللجنة التحضيرية بشكل غير قانوني لان اعضاء اللجنة التحضيرية و كذلك اعضاء اللجنة الادارية هم متطوعون و ليسوا موظفين او مكلفين بخدمة عامة و الان تصرف رواتب ونحن نحتفظ بحقنا باقامة دعوى على اللجنة المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم التي اعطتهم الصلاحية و أمرت بصرف هذه المبالغ لاعادتها للاتحاد لان اموال الاتحاد هي اموال خاصة لم تساهم الدولة فيها بدينار واحد منذ تشكيل الاتحاد بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٦ ، و هي جميعها أموال خاصة لدعم الصناعيين و لا يحق للجنة المشرفة التصرف بها ،والسيد نزار الوائلي في حواره مع (المدى الاقتصادي) يتحدث عن رغبته بجلب سيارات وقروض لكن هذا ليس شأنه فهو مكلف بوظيفة محددة تنحصر في موضوع اجراء الانتخابات ، و نحن مستعدون للقبول باللجنة الحالية التي تدير الاتحاد في ما لو كانوا جادين بإجراء الانتخابات خلال شهرين حتى بوجود هؤلاء بالرغم من عدم اهليتهم القانونية بشكل عاجل و ضمن الضوابط لكن ايضاً يجب ان نكون نحن ايضاً موجودين لان مسؤولية الذمة المالية و الادارية نحن نتحملها امام ديوان الرقابة المالية و لذلك سجلنا دعوة قضائية لكي اخلي مسؤوليتي.

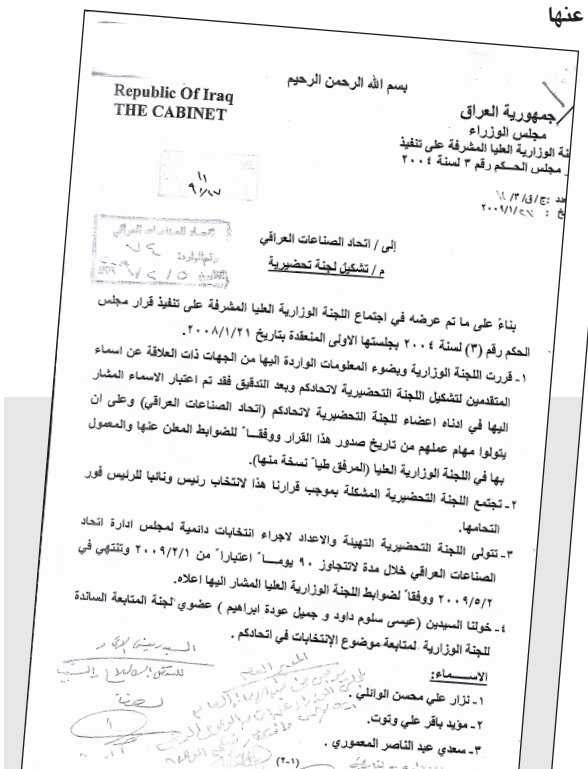

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq
THE CABINET

جمهورية العراق
مجلس الوزراء
...ة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ
مجلس الحكم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤

...عد :ج/ق/ ٣/ ١٠
...خ : ٢٠٠٩/١/٢٧

إلى / اتحاد الصناعات العراقي
م / تشكيل لجنة تحضيرية

بناءً على ما تم عرضه في اجتماع اللجنة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ بجلستها الاولى المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢١.

١- قررت اللجنة الوزارية وبضوء المعلومات الواردة اليها من الجهات ذات العلاقة عن اسماء المتقدمين لتشكيل اللجنة التحضيرية لاتحادكم وبعد التدقيق فقد تم اعتبار الاسماء المشار اليها في ادناه اعضاء للجنة التحضيرية لاتحادكم (اتحاد الصناعات العراقي) وعلى ان يتولوا مهام عملهم من تاريخ صدور هذا القرار ووفقاً للضوابط المعلن عنها والمعمول بها في اللجنة الوزارية العليا (المرفق طياً نسخة منها).

٢- تجتمع اللجنة التحضيرية المشكلة بموجب قرارنا هذا لانتخاب رئيس ونائبا للرئيس فور انعقادها.

٣- تتولى اللجنة التحضيرية التهيئة والاعداد لاجراء انتخابات دائمية لمجلس ادارة اتحاد الصناعات العراقي خلال مدة لاتتجاوز ٩٠ يوماً اعتباراً من ٢٠٠٩/٢/١ وتنتهي في ٢٠٠٩/٥/٢ ووفقاً لضوابط اللجنة الوزارية العليا المشار اليها اعلاه.

٤- خولنا السيدين (عيسى سلوم داود و جميل عودة ابراهيم) عضوي لجنة المتابعة المساندة للجنة الوزارية لمتابعة موضوع الإنتخابات في اتحادكم .

الاســـماء:
١- نزار علي محسن الوائلي .
٢- مؤيد باقر علي وتوت.
٣- سعدي عبد الناصر المعموري .

(١-٢)

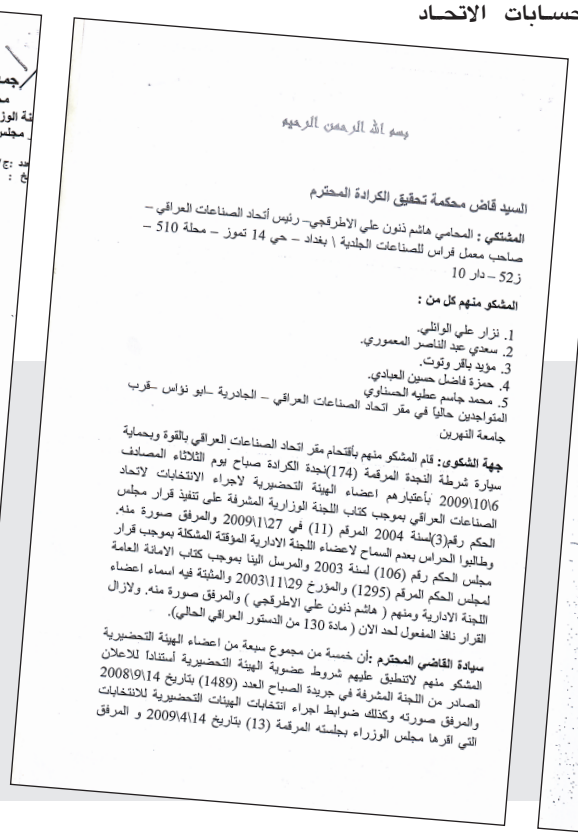

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد قاضي محكمة تحقيق الكرادة المحترم

المشتكى : المحامي هاشم ذنون علي الاطرقجي- رئيس أتحاد الصناعات العراقي – صاحب معمل قراس للصناعات الجلدية \ بغداد – حي 14 تموز – محلة 510 – ز52 – دار 10

المشكو منهم كل من :

1. نزار علي الوائلي.
2. سعدي عبد الناصر المعموري.
3. مؤيد باقر وتوت.
4. حمزة فاضل حسين العبادي.
5. محمد جاسم عطيه الحسناوي.

المتواجدين حالياً في مقر اتحاد الصناعات العراقي – الجادرية –ابو نواس –قرب جامعة النهرين

جهة الشكوى: قام المشكو منهم بأقتحام مقر اتحاد الصناعات العراقي بالقوة وبحماية سيارة شرطة النجدة المرقمة (174)نجدة الكرادة صباح يوم الثلاثاء المصادف 2009\10\6 بأعتبارهم اعضاء الهيئة التحضيرية لاجراء الانتخابات لاتحاد الصناعات العراقي بموجب كتاب اللجنة الوزارية المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم(3)لسنة 2004 المرقم (11) في 2009\1\27 والمرفق صورة منه. وطالبوا الحراس بعدم السماح لاعضاء اللجنة الادارية المؤقتة المشكلة بموجب قرار مجلس الحكم رقم (106) لسنة 2003 والمرسل الينا بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الحكم المرقم (1295) والمؤرخ 2003\11\29 والمثبتة فيه اسماء اعضاء اللجنة الادارية ومنهم (هاشم ذنون علي الاطرقجي) والمرفق صورة منه. ولازال القرار نافذ المفعول لحد الان (مادة 130 من الدستور العراقي الحالي).

سيادة القاضي المحترم :أن خمسة من مجموع سبعة من اعضاء الهيئة التحضيرية المشكو منهم لاتنطبق عليهم شروط عضوية الهيئة التحضيرية أستنادا للاعلان الصادر من اللجنة المشرفة في جريدة الصباح العدد (1489) بتاريخ 2008\9\14 والمرفق صورته وكذلك ضوابط اجراء انتخابات الهيئات التحضيرية للانتخابات التي اقرها مجلس الوزراء بجلسته المرقمة (13) بتاريخ 2009\4\14 و المرفق

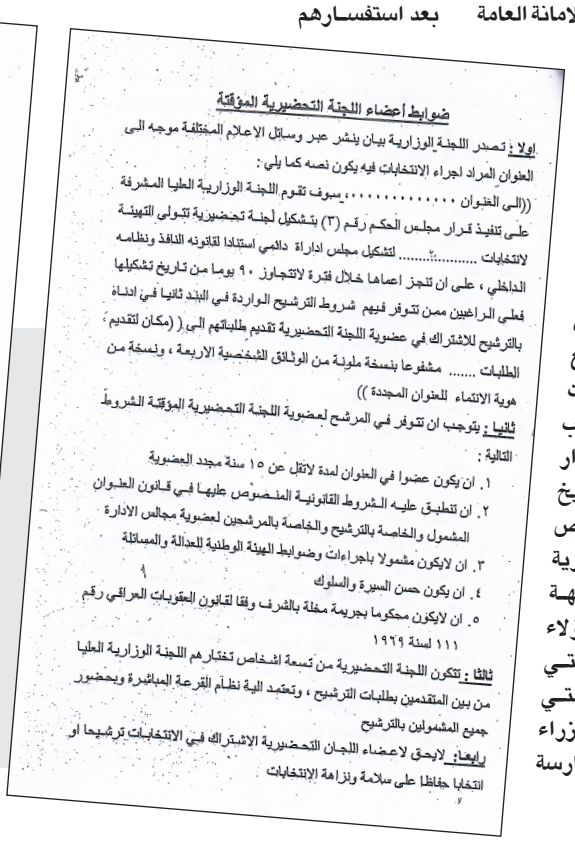

ضوابط أعضاء اللجنة التحضيرية المؤقتة

اولا : تصدر اللجنة الوزارية بيان ينشر عبر وسائل الاعلام المختلفة موجه الى العنوان المراد اجراء الانتخابات فيه يكون نصه كما يلي :

((الى العنوان .....، سوف تقوم اللجنة الوزارية العليا المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم (٣) بتشكيل لجنة تحضيرية تتولى التهيئة لانتخابات ..... لتشكيل مجلس ادارة دائمي استنادا لقانونه النافذ ونظامه الداخلي ، على ان تنجز اعمالها خلال فترة لاتتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ تشكيلها فعلى الراغبين ممن تتوفر فيهم شروط الترشيح الواردة في البند ثانيا في ادناه بالترشيح للاشتراك في عضوية اللجنة التحضيرية تقديم طلباتهم الى ((مكان لتقديم الطلبات ..... مشفوعا بنسخة ملونة من الوثائق الشخصية الاربعة ، ونسخة من هوية الانتماء للعنوان المجددة))

ثانيا : يتوجب ان تتوفر في المرشح لعضوية اللجنة التحضيرية المؤقتة الشروط التالية :

١. ان يكون عضوا في العنوان لمدة لاتقل عن ١٥ سنة مجدد العضوية
٢. ان تنطبق عليه الشروط القانونية المنصوص عليها في قانون العنوان المشمول والخاصة بالترشيح والخاصة بالمرشحين لعضوية مجالس الادارة
٣. ان لايكون مشمولا باجراءات وضوابط الهيئة الوطنية للعدالة والمساءلة
٤. ان يكون حسن السيرة والسلوك
٥. ان لايكون محكوما بجريمة مخلة بالشرف وفقا لقانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩

ثالثا : تتكون اللجنة التحضيرية من تسعة اشخاص تختارهم اللجنة الوزارية العليا من بين المتقدمين بطلبات الترشيح ، وتعتمد الية نظام القرعة المباشرة وبحضور جميع المشمولين بالترشيح

رابعا: لايحق لاعضاء اللجان التحضيرية الاشتراك في الانتخابات ترشيحا او انتخابا حفاظا على سلامة ونزاهة الانتخابات

الاقتصادي | العدد (1846) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تموز 2010

تنويع مصادر الدخل كاستراتيجية اقتصادية متوازنة في العراق

خالد جميل كامل

احتلت مسألة تنويع مصادر الدخل أهمية بارزة في العقود السابقة بعد أن أدركت البلدان ، وخصوصاً النفطية منها، أن اعتمادها على مورد وحيد قد يوثر بالاقتصاد الوطني من خلال الافتقار للخطط التنموية بأطرها المتكاملة التي تضمن تحقيق الأهداف الايجابية ومن ثم النهوض بمؤشرات التنمية الفعلية ، لذا فان عملية تنويع القاعدة الاقتصادية تعد من الأهداف الرئيسة لعملية التنمية لانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولاستجابتها لعملية تبديل البنية الاقتصادية الموروثة. الأمر الذي يتطلب مواجهة التحديات والعوائق ومعالجتها ووضع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة فاعلية القطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف تنويع مصادر الدخل وهذا ما انتهجته العديد من الدول محققة بذلك تطورات اقتصادية انعكست في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها.

وتأتي هذه الورقة " تنويع مصادر الدخل كاستراتيجية اقتصادية متوازنة " كواحدة من الصيغ والأفكار الهادفة إلى إيجاد أرضية اقتصادية صلبة لقيام نوع من التكامل الاقتصادي في العراق ومن ثم مواجهة الخطر الذي يسببه اعتماد اقتصاده على مورد واحد ناضب.

تعاني غالبية الدول بما فيها العراق من الاختلالات الهيكلية في اقتصادها الذي تتبلور أهم مظاهرة بما يلي : اعتماد صادرات الدول النامية كما في العراق على عدد محدود من السلع التصديرية مما يجعلها عرضة للتقلبات الدولية نتيجة التغيرات الحاصلة في العرض والطلب على هذه السلعة من جهة . ومن جهة أخرى، أدى قصور القطاعات الإنتاجية عن تلبية الاحتياجات الأساسية لتلك الدول إلى اعتمادها على المستوردات من السلع الأجنبية التي أصبحت تشكل نسبة متزايدة من مجموع الصادرات العالمية .

ب- بالرغم من زيادة الفوائض المالية للدول النفطية ، إلا أنها لم تساهم في تطوير القاعدة الإنتاجية لتلك الدول وذلك بسبب عدم استثمار تلك الفوائض في المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت ومن ثم تقليل تبعية هذه الدول إلى الدول المتقدمة.

ج - زيادة عدد السكان في الدول النامية بشكل كبير لا يتناسب وتوزيع الموارد الاقتصادية ما سبب ذلك ظهور الاختلالات في سوق العمل بين الدول النفطية وغير النفطية ، فضلا عن ذلك ظهور الاختلالات في توزيع القوى العاملة على مستوى القطاعات الاقتصادية في تلك الدول .

في ضوء ما تقدم ، فان استراتيجية تنويع مصادر الدخل في العراق لا بد أن تأخذ في اعتبارها المرتكزات الآتية :

١- اعتماد استراتيجية بعيدة المدى تأخذ بنظر الاعتبار واقع القطاع النفطي واحتياجات الاقتصاد العراقي وأن تبنى على أسس سليمة تقوم على مسوحات جيولوجية حديثة لتقييم الحقول النفطية بما فيها منشآت الانتاج والخزن والنقل ، فضلاً عن حفر الآبار الجديدة واستصلاح الآبار النفطية المتضررة مع وضع أجهزة العد والقياس في منافذ التصدير .

٢- يعد النفط ثروة وطنية مما ينبغي أن تبقى ملكية وإدارة النفط في جميع مراحل عملياتها التنقيبية والتسويقية والعقود مع الشركات والدول الأجنبية بيد الحكومة الاتحادية وتحت مظلة البرلمان العراقي.

٣- اعتماد الكفاءات في إدارة الانتاج والثروة النفطية التي تسهم في الحفاظ على ديمومة هذا المورد الطبيعي الناضب ، فضلاً عن تجنب الوقوع في هدر الانتاج الذي يحصل قبل إنجاز الدراسات التي تكشف وضع المكامن وسلامة إنتاجها بطاقات مثلى .

٤- تحسين الوضع الأمني وتقليل مخاوف الشركات من العمل في العراق من شأنها أن تعمل على بث روح الطمأنينة لدى المستثمر الأجنبي ومن ثم زيادة ثقته في تنفيذ الخطة الموضوعة لتنفيذ المشروع المتعاقد عليه في الوقت والنوعية المطلوبتين ومن ثم تقليل مخاطرته .

٥- اصلاح نظام الدعم لإزالة تشوه الأسعار في الأسواق الزراعية ومن ثم اعتماد سياسات سعرية وتسويقية مشجعة للاستمرار في زيادة انتاجية القطاع الزراعي .

٦- توجيه الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال زيادة الانفاق الاستثماري في الموازنات العامة وبخاصة فيما يتعلق بمجالات ومرافق البنية الأساسية للقطاع الزراعي .

٧- رسم سياسة لإدارة المياه والأراضي ووضع منهج شامل لحل مسألة المياه مع دول الجوار من جهة وتنمية المياه الجوفية في البلد من جهة ثانية .

٨- المساهمة الجادة في الخطة الوطنية لإحياء الاهوار من خلال تطوير الانتاج الزراعي ولاسيما الإنتاج الحيواني ، إذ سيسهم ذلك في إعادة التوازن للريف العراقي وإمكان عودة المزارعين إلى الأرياف وتوجيههم نحو الإنتاج بدلاً من الاستهلاك وانعكاس أثر ذلك في التنمية الزراعية وتشغيل الأيدي العاملة ، فضلاً عن تعزيز مستوى التشابك ما بين القطاع الزراعي والصناعي ومن ثم دورها الكبير في تنويع الانتاج والاصلاح الاقتصادي.

٩- تطوير الهياكل الارتكازية لقطاع الصناعات التحويلية بما يكفل استغلال الموارد الطبيعية غير النفطية استغلالاً امثل .

١٠- إعادة النظر في بعض التشريعات والقوانين والاجراءات الادارية النافذة بما يمكن من معالجة المشكلات والصعوبات التي يعاني منها القطاع الصناعي ، ومنها قانون الشركات المعمول حالياً برقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ بهدف الحد من السلطة الممنوحة للدولة بشؤون المنشآت والشركات الصناعية ، إذ يخول القانون الوزارة المعنية تحديد خمسة أعضاء يتم تعيينهم في مجلس الشركة المتكونة من تسعة أعضاء مما يعني التحكم بقرارات وتوجهات الشركة .

١١- تشجيع رأس المال الأجنبي للمساهمة في تشغيل المنشآت القائمة واستحداث منشآت جديدة بما يؤدي إلى اكتساب ونقل التقنية وزيادة الكفاءة ونسب العاملين .

١٢- الاتجاه نحو أسلوب القطاع المختلط لإنشاء وإدارة المنشآت الصناعية التي تحقق العديد من الغايات ومنها زيادة اطمئنان المستثمرين الافراد على استثمار أموالهم في الشركات التي تمتلك الدولة جزءاً منها .

١٣- تطوير المرافق السياحية وإعطائها دوراً مهماً ضمن الخطة الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة وذلك لزيادة الاستثمارات الحكومية في هذا النشاط وبما يضمن إقامة المشاريع العمرانية والسياحية التي من شأنها أن تضيف إيرادات جديدة تضاف إلى إيرادات الدولة.

١٤- الاهتمام بالسياحة الدينية وإعطاؤها الأولوية من بين الأنشطة السياحية لتوفير مقومات ذلك النوع من السياحة مثل العتبات المقدسة في النجف وكربلاء وبغداد وسامراء وغيرها الأمر الذي جعلها من أكثر المناطق التي يتوافد عليها السياح .

١٥- العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة واستخدام الاعلام السياحي كان أبرز القواعد الاقتصادية والعلمية للصناعة السياحية ، فضلاً عن ذلك العمل على تحسين صورة السياحة في العراق لدى الأجانب بحملة توعية وتثقيف شاملة تتصف العملية بتوضيح أهمية المواقع الأثرية بما يعكس حضارة العراق وعمقه التاريخي .

ولأجل إنجاح السياسات المتبعة فمن الضروري أن تدرج في إطار استراتيجية تنمية وطنية شاملة تحدد الأولويات طويلة الأمد لإعادة الاعمار والاصلاح بحيث تستند إلى رؤية اقتصادية جديدة يكون للقطاع الخاص دور المحرك الرئيس مع بقاء الدور الرقابي للقطاع العام فاعلاً ، بمعنى أن تكون هناك مشاركة ما بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقبل ذلك لابد أن تكون هناك إرادة لدى القائمين بعملية التنمية في تحقيق استراتيجية التنمية ، إذ أن وضوح الاستراتيجية وتوافر الإرادة يعدان في غاية الأهمية وغيابهما سيؤدي إلى فشل الخطط الاقتصادية في تحقيق أهدافها والمتمثلة في توفير الأسباب اللازمة للاحتفاظ بمستوى لائق لمعيشة المواطن بعد نضوب النفط.

تعاني غالبية الدول بما فيها العراق من الاختلالات الهيكلية في اقتصادها الذي تتبلور أهم مظاهرة بما يلي : اعتماد صادرات الدول النامية كما في العراق على عدد محدود من السلع التصديرية مما يجعلها عرضة للتقلبات الدولية نتيجة التغيرات الحاصلة في العرض والطلب على هذه السلعة من جهة . ومن جهة أخرى، أدى قصور القطاعات الإنتاجية عن تلبية الاحتياجات الأساسية لتلك الدول إلى اعتمادها على المستوردات من السلع الأجنبية التي أصبحت تشكل نسبة متزايدة من مجموع الصادرات العالمية .

تقييم تسعيرة النفط الخام بين الدولار الأمريكي واليورو الأوربي والباون الاسترليني

"دراسة تحليلية لصادرات العراق من النفط الخام للمدة ٢٠٠١ – ٢٠٠٨"

عصام هادي محمد الصالحي
د.ميثم لعيبي إسماعيل

ارتبط تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية بالدولار الأمريكي منذ زمن طويل ولاسيما عندما اخذ الدولار الأمريكي دورا قياديا بين العملات في تقييم الأنشطة الاقتصادية وتحديدا ما بعد الحرب العالمية الأولى. وساد التداول الدولي بهذه العملة بشكل كبير حتى ظهرت عملات قيادية أخرى تنافس الدولار وقد بدأت قيمة صرف الدولار بالتدهور امام هذه العملات كاليورو والين والباون الاسترليني والمارك الألماني وعملات أخرى والتي بدأت بالمقابل تعيد قوتها. وينطلق البحث من دراسة الايرادات النفطية من خلال الصادرات النفطية واجمالي الصادرات ثم الناتج المحلي الاجمالي بالعملات الرئيسة الأخرى كاليورو الأوربي والباون الاسترليني ثم تحويلها إلى الدينار العراقي. واعتمدت الدراسة على تجارة النفط العراقي كنموذج للتحليل والمقارنة.

المطلب الأول: النفط والعملات (الدولار،اليورو الأوروبي،الباون الإسترليني)

تعد مسالة استقرار أسعار النفط من المناقشات الأساسية والأهداف المهمة ضمن إستراتجيات منظمة أوبك من اجل الحفاظ على استقرار الإيرادات النفطية والقوة الشرائية لعائدات دول مجموعة أوبك ولاسيما أن الاهتمام بدراسة وتحليل أسعار النفط بسلة من العملات ضرورية من اجل الحفاظ على القوة الشرائية للنفط الخام كما أن محدودية السيولة النقدية للعملات القيادية غير الدولار الأمريكي في تجارة النفط بالأسواق الدولية تعد مصدر قلق عند التحول إلى عملة أخرى بديلة غير الدولار في تسعير النفط الخام .

تعرضت الإيرادات النفطية للدول المنتجة إلى تقلبات مفرطة وفي الوقت نفسه فان انخفاض قيمة الدولار قد يؤدي إلى فقدان القوة الشرائية لعائدات أوبك لا بسبب انخفاض الصادرات النفطية أو انخفاض السعر بل بسبب انخفاض سعر صرف الدولار إزاء عملات أخرى. علما إن الإيرادات النفطية في الأمد القصير تخضع للمعادلة البسيطة.

R×=P.Q-COST OF EXTRACTION

حيث أن :- R× = الإيرادات النفطية

P = سعر النفط الخام

Q = كميات الإنتاج

COST OF EXTRACTION= كلفة الاستخراج

وتأثير تقلبات سعر العملة سينعكس على الإيرادات النفطية للمنتجين في الأمد القصير ومن دون إجراء أي تغير على كمية الصادرات فتقلبات قيمة الدولار إزاء العملات الرئيسة (تغيرات في سعر الدولار إزاء العملات الرئيسة لم تكن مستقرة) بالنتيجة ستكون لها انعكاسات على مجمل الإيرادات النفطية للبلدان المصدرة للنفط ولاسيما ان قيمة الدولار إزاء العملات الرئيسة لم تكن مستقرة خلال السنوات السابقة حيث أظهرت ضعف سعر الدولار واستمرار انخفاضه مقابل العملات الأخرى وبالأخص اليورو الأوروبي وتزامن ذلك مع تصاعد الأسعار.

المصدر : صندوق النقد العربي / إحصاءات المالية الدولية /٢٠٠٨

نستخلص من جدول (١) حقيقة تدهور قيمة الدولار إزاء عملات اليورو والباون والين الياباني مع التميز بان تقلب الدولار مقابل الين الياباني اتسم بين الارتفاع والانخفاض دون ظهور حالة الارتفاع العام سواءا نحوا لانخفاض أو الارتفاع بينما ظهرت حالة اتجاه عام نحو الانخفاض مقابل اليورو وكذلك مقابل الباون. وتشير بعض الدراسات بان هذا الانخفاض في قيمة الدولار إزاء العملات الأخرى الرئيسة قد يكون سببها تقلبا في سعر النفط وبالنتيجة فان الارتفاع المستمر في سعر النفط الخام في الأسواق الدولية يدفع سعر صرف الدولار إزاء العملات إلى الارتفاع وليس العكس بان تدهور قيمة الدولار تسبب تدهور قيمة الإيرادات النفطية.

ونستخلص بان سعر الصرف إزاء النفط يرتفع باستمرار بينما سعره إزاء اليورو يتجه نحو الانخفاض ثم يبدأ بالارتفاع ولكن لم تصل إلى مستوى الدولار المقابل لبراميل النفط مع الملاحظة بان التذبذبات في سعر الدولار /النفط أكثر تشددا من تذبذبات الدولار إزاء اليورو. وهذا السبب في انخفاض قيمة الدولار مع الزيادة المستمرة في أسعار النفط الخام .أما لو أخذنا بالاعتبار سعر صرف الدولار مقابل بقية العملات الرئيسة، فان الدراسات والتقارير الفصلية تشير إلى انخفاض معدل التبادل الدولي بشكل مستمر لارتفاع سعر النفط الخام وانخفاض قيمة الدولار وبالنتيجة أيضا فان سعر النفط بالعملات الأخرى يتقلب إلا أن وضوح هذا التقلب بالدولار صعودا وارتفاعا يكون أكثر وضوحا.

والنظام الاحتياطي الفيدرالي ولاسيما مجلس الاحتياطي الاتحادي والمكلف بالرقابة على التضخم ومن خلال سياسته الخاصة في تغيرات سعر الفائدة فأنه مسؤول عن مراقبة سعر الدولار ولتجنب تدهور المزيد في سعر الدولار فأنه يلجأ إلى استثمار هذه الأموال مع كل توليد (خلق) دولارات وبالسرعة الفائقة وقبل أن تصار هذه النقود إلى فقد قيمتها في السوق مما يؤدي إلى توسيع القطاعات التي تكون فيها هذه الأموال وتظهر على شكل فقاعات وكما ظهرت في مجال الإسكان

وكما تظهر ألان في مجال قطاع النفط من خلال سحب الأموال من قطاع الإسكان إلى قطاع السلع الأساسية مثل قطاع النفط( ). مما يعني ان ارتفاع سعر الخام ينعكس بشكل غير مباشر على ظهور فقاعات في الأسعار وكما واضح بان قيمة الدولار في سجل من العملات الرئيسة وبحسب السلسلة الزمنية ومقارنتها بسجل أسعار النفط بالدولار لنفس السلسلة الزمنية فان ثمة ميلا نحو اتساع الفجوة .

وبينما تشير بعض الدراسات والتقارير الى ان انخفاض سعر الدولار إزاء العملات الرئيسة الأخرى كالين والباون واليورو الأوروبي قد يكون من التداعيات لارتفاع سعر النفط الخام نجد الدراسات والتقارير الصادرة من جانب مستهلكي النفط الخام تؤكد بان تدهور القيمة الشرائية للدولار هو بسبب ارتفاع المستمر في سعر النفط الخام.

وبناء على ذلك فمن وجهة نظر المنتجين فان تدهور سعر الدولار مصدر قلق لعدم استقرار قيمة الإيرادات النفطية بينما تقلب سعر النفط الخام مصدر قلق أمريكا على عدم استقرار سعر الدولار إزاء العملات الأخرى.

المطلب الثاني: تقييم تجارة النفط الخام للعراق بين الدولار واليورو الأوربي والباون الإسترليني:

ان الصادرات العراقية تشكل نسبة ٨١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ألا انها اتجهت نحو الانخفاض (٥٨٪) عند نهاية السلسلة وعليه فان تدهور قيمة الصادرات يعكس أن الزيادات المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة ما بعد ٢٠٠٣ قد لا تكون بالضرورة زيادة في النشاط التصديري وان نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الإجمالية هي الأخرى سارت نحو الانخفاض ولكن سنة ٢٠٠٨ أظهرت تحسنا فيكون لدينا قيمة متطرفة في أول المدة وآخر المدة .

ان تطورا في قيم الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الإجمالية والصادرات النفطية من النفط الخام تأخذ مسارا متماثلا وحيث الأخير يمثل جزء من إجمالي الصادرات وهي بدورها تمثل جزءا من الناتج المحلي الإجمالي ويعكس لنا أن احدهما يتأثر بالأخر على افتراض فرضية ثبات عوامل أخرى موثرة على الناتج المحلي الإجمالي.

بالدولار الأمريكي

نستخلص من الجدول (٣) قيم المؤشرات المذكورة انخفض بين السنتين ٢٠٠٢و٢٠٠٣ بينما اتخذت اتجاها عاما بالارتفاع لباقي السنوات وتشكل الصادرات النفطية حيزا مهما من إجمالي الموازنة وقد ارتفعت هذه المساهمة في السنوات اللاحقة.

ان تقلبات المؤشرات الثلاثة بقيمة اليورو والباون اقل وان الاتجاه العام نحو الارتفاع وإجمالي الصادرات والصادرات النفطية قريبان من بعضهما ولكن تقلبها اقل مما كانا عليهما بالدولار الأمريكي .

والنتيجة المستخلصة أن الإجمالي في الصادرات والصادرات النفطية باليورو تنخفض كقيمة مطلقة ولكن تضمن الحد النسبي من التقلبات في قيمهما بافتراض أن السيولة الدولية من اليورو تكفي لمواجهة الطلبات على عملة اليورو .

ان القيم المطلقة للمؤشرات الثلاثة وفق عملة الباون انخفضت ولكن مقابل ذلك انحسرت شدة التقلب في القيم خلال المدة المذكورة أي أن الاستقرار النسبي في قيمة العملة بدأت بالوضوح مع الملاحظة بان الاتجاه العام في التغير نحو الارتفاع ، ولغرض التحقق من مصلحة البلد بين خيارات تجارة تسعيرة النفط بالدولار أم باليورو أو الباون الإسترليني وتحويل هذه العملات إلى الدينار العراقي وحسب صرف الدينار إزاء هذه العملات اعتمد الباحث على سعر صرف الدينار العراقي إزاء العملات الرئيسة على سعر الصرف المعلن من قبل البنك المركزي العراقي لسنة٢٠٠٧) الفترة المعبرة عن اقل التطرف في القيم. ولتوضيح ذلك فإننا نستعين بالجدول (٥) حيث تعبر عن قيم الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الإجمالية والصادرات النفطية بالدينار العراقي.

ان الدنانير المتحققة للناتج المحلي الإجمالي من صرف الباون الإسترليني أكثر من مثيلتها المتحققة من صرف الدولار وبدورها أكثر من مثيلتها المتحققة من اليورو .

أما التعبير عن قيمة إجمالي الصادرات وللسنوات نفسها وبالدينار العراقي من سعر صرف العملات (الدولار واليورو والباون).

ان الدنانير التي يمكن الحصول عليها تكون أكثر من خلال تخصيص الصادرات بالدولار وتلي بعدها الصادرات المخصصة باليورو ثم الصادرات المخصصة بالباون الإسترليني ويمكن التعبير بيانيا عن تطور إجمالي صادرات العراق بالدينار العراقي وبحسب أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي والباون الإسترليني.

النتيجة النهائية أن أجمالي الصادرات النهائية بالدينار العراقي من صرف الدولار مقابل الدينار أكثر من مثيلتها من اليورو وبدورها اكثرمن الباون الإسترليني.

ان الدنانير من إجمالي الصادرات النفطية للمدة المذكورة من سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي اكبر من مثيلتها بالنسبة لسعر صرف الدولار إزاء اليورو وهي بدورها اكبر من مثيلتها من سعر صرف الباون إزاء الدينار العراقي . وهي ما تتفق مع النتيجة السابقة بالنسبة للصادرات الإجمالية ولاسيما أن الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الإجمالية فظهرت النتيجة متطابقة نسبيا . وبناء على ذلك يتطابق شكل تطور الصادرات النفطية لنفس المدة مع شكل إجمالي الصادرات. مع الملاحظة بان الصعود في الدنانير المستحصلة من صرف الدولار مقابل الدينار أكثر من البقية وخاصة في سنوات (٢٠٠٥) و (٢٠٠٦) و (٢٠٠٧).

الخاتمة :

توصلنا من خلال الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية :-

١-احد أسباب عدم استقرار أسعار النفط الخام في السوق الدولي هو عدم استقرار سعر صرف الدولار وتدهور قيمة الدولار إزاء العملات الأخرى، في حين يرى البعض أن عدم استقرار سعر النفط هو بسبب تقلبات اسعار النفط وتدهور قيمته.

٢- عدم استقرار سعر صرف الدولار تسبب عدم استقرار قيمة الإيرادات النفطية للبلدان المنتجة للنفط وعدم ثبات أسعار القوة الشرائية للبلدان المستهلكة، والعراق كبلد منتج للنفط تنعكس على اقتصاده مسالة عدم الاستقرار في قيمة الإيرادات النفطية لا لتقلب صادراتها فحسب بل لتقلب قيمة الدولار .

٣- تشكل الصادرات النفطية للعراق جزءا مهما من أجمالي صادراته للمدة(٢٠٠٢-٢٠٠٨) والأخيرة تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لنفس المدة.

٤- تقلب قيمة الصادرات النفطية وإجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٨)كنتائج تقلب سعر صرف الدولار إزاء عملة اليورو الأوروبي والباون الإسترليني. وانعكس ذلك على قيم الصادرات النفطية وأجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي .

٥- أجمالي الدنانير المستحصلة للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) من احتساب الصادرات النفطية بالدولار الأمريكي أكثر من أجمالي الدنانير المستحصلة للصادرات النفطية التي يتم احتسابها من اليورو بفارق (١٩٦٥٨٥٠٦) دينار عراقي (بالمليون) لصالح الدولار على اليورو وهي أكثر من مثيلتها بالنسبة للباون الإسترليني وبفارق (٢١٨٩٧٥٣٤٩) دينارا عراقيا (بالمليون) لصالح الدولار على الباون .

٦- تقلبات بالمؤشرات المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والصادرات النفطية سواء باليورو اوالباون اقل حدة مما عليها المؤشرات نفسها بالدولار ولكن قد تختفي هذه الميزة من اليورو والباون عند اعتماد تسعيرة النفط الخام على العملتين بغياب الدولار وربما بسبب عدم كفاية السيولة للعملتين إزاء تجارة النفط الخام.

الاقتصادي | العدد (1846) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تموز 2010

دراسة الآثار المتباينة لسياسات دعم الأسعار الزراعية في الاقتصاد العراقي

د.رعد عيدان عبيد ألعتابي

أولا: مفهوم الدعم

تعد سياسة الدعم الأسعار المنتجات الزراعية إحدى أهم السياسات التدخلية المهمة التي نفذتها الدولة في كثير من بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء، والدعم السعري المتعارف عليه هو الفرق السعري بين الكلفة الاقتصادية السلعة أو الخدمة وبين السعر الذي تقدم به هذه السلعة أو الخدمة. والفروقات السعرية المتراكمة هي المبالغ التي تتحملها الجهة المقدمة لها وهي عادة الحكومة من خلال موازناتها العامة. وقد كان من المؤمل من هذه السياسة أن تساعد في زيادة وتحسين الانتاج الزراعي من جهة وان توفر الغذاء لغالبية المجتمع بأسعار يستطيع المستهلك ذو الدخل المحدود (المنخفض) على دفعها وان تساهم في توفير التراكم الرأسمالي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية.

فهل استطاعت هذه السياسة تحقيق هذه الأهداف؟

لقد أظهرت تجارب كثيرة في البلدان لاسيما النامية منها عدم استطاعة هذه السياسة على تحفيز المنتج الزراعي على التوسع بالمساحات المزروعة من جهة وتحميل خزانة الدولة عبئاً كبيراً في دفع المبالغ الطائلة من اجل دعم أسعار المستهلك كما انها اعتمدت كثيرا على الاستيرادات لسد الفجوة بين كمية الطلب المحلي على المنتجات الزراعية وبين كمية الانتاج المحلي وبالتالي تحويل كميات كبيرة من العملات الصعبة إلى الدول المصدرة للمنتجات الزراعية كما ادت الى عزوف الكثير من المزارعين عن زراعة الكثير من المحاصيل الزراعية لتدني أسعارها ومنافستها مع السلع المستوردة، بناءً على ما تقدم فان هدف هذا البحث هو تسليط الضوء على الجوانب من سياسة الدعم واصلاح النظام السعري في شقيقة دعم أسعار مداخلات الانتاج الزراعي أو دعم السعر النهائي للناتج وأيهما أجدر للحكومة أن تحققه.

ثانياً: طرق دعم الأسعار الزراعية

تقع طرق دعم الأسعار الزراعية تحت مجموعتين:

١. المجموعة الأولى هي الطرق التي تمكن ان تؤثر على أسعار السوق.

٢. الإعانات Subsidies

فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي يمكن أن تعمل من خلال أسعار السوق تكون مبنية على أساس تحديد كمية المعروض من السلعة الزراعية أو توسيع الطلب عليها.

اما بالنسبة للإعانات فيمكن استخدامها أما لتخفيض كلفة المداخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية، المبيدات، أو لزيادة السعر الكلي الذي يتسلمه المزارعون ثمناً لمنتجاتهم ففي حالة زيادة أسعار المنتجات يمكن أن تأخذ الإعانات شكل سعر ثابت للوحدة من الناتج وكذلك يمكن ان تكون هناك إعانات لسعر المستهلك للمنتجات الزراعية حفاظاً على مستوى معين من الاستهلاك للمنتجات الزراعية ودعماً لذوي الدخول المنخفضة من سكان المدن.

ففي كلتا المجموعتين السابقتين من طرق الدعم تنشأ كلفة نتيجة لعمل آلية الطريقة المعنية ففي حالة الإعانات غالباً ما تتحمل الدولة الكلفة، وإذا كان هناك نظام ضريبي يمكن ان تحول الدولة كل الكلفة او جزءاً منها إلى دافعي الضرائب، أما في حالة الطرق التي تؤثر في أسعار السوق فيتحمل المستهلك الكلفة في حالة ارتفاع الأسعار.

ثالثاً: الآثار المترتبة على سياسة دعم الأسعار الزراعية

لاشك ان تطبيق سياسات دعم الأسعار لها تأثير مباشر على حركة السوق المحلية وطبقاً لمفاهيم النظرية الاقتصادية وجود أسعار مثبتة خارج نطاق العرض والطلب للمستهلكين والمنتجين لا تعكس القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات المشمولة بهذه السياسة بمعنى آخر أن أسعار الدعم لا تمثل حقيقة قوى العرض والطلب التي ينجم عنها السعر الاقتصادي الحقيقي المبني على الكلف الحقيقية ، لذلك فان تطبيق نظام الدعم السعري. ينجم عنه مشاكل سوقية (market distortion) او ما نسميه بعدم توازن السوق ولعل أهمها يتمثل في ان الأسعار المدعمة لا يسعها إعطاء إشارات حقيقية للمستهلكين وبالتالي فان مستوى الاستهلاك الجاري لا يوازي مستوى الاستهلاك الحقيقي، والاستهلاك الحقيقي هنا يعني ذلك المستوى من الاستهلاك (الشراء) الذي يحصل في ظل الأسعار الاقتصادية المعبرة عن تفاعل القوى الحقيقية للعرض والطلب على أية سلعة أو خدمة في ظل اقتصاد السوق.

ومن زاوية اقتصادية دقيقة فان نظام الدعم السعري له تأثيرات على الاقتصاد المصاب بهذه الاختلالات متمثلاً بالأمور التالية :

١. عدم كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية بسبب فقدان العلاقة ما بين تكاليف الانتاج والأسعار وحيث أن الدعم يؤدي إلى فائض عرض للسلع المدعمة وهذا بدوره يؤدي إلى تضخيم الطلب بشكل مصطنع من خلال الأسعار المنخفضة للسلع المدعمة وبالتالي فقدان معيار ترشيد الاستهلاك والاستخدام.

٢. الدعم ينجم عنه فوائد بنسب غير متناسبة (أو غير متساوية) لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني : فالفائدة التي تجنيها فئات الدخول العالية قد تكون أضعاف الفائدة على فئات الدخول الواطئة (الناس الفقراء).

٣. الآثار السلبية الناجمة عن تحمل ميزانية الدولة لأموال كبيرة تؤدي في النهاية إلى عجوزات مالية لا تستطيع الدولة تحملها مما يؤدي في النهاية إلى تفاقم المديونية الداخلية والخارجية واختلال التوازن في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالسياسات النقدية والاستثمارية والانتاجية والاستهلاكية وموازين التجارة وغيرها .

مقترحات لإصلاح نظام الدعم السعري الزراعي

أولا : الواقع الحالي للاقتصاد العراقي

لابد من القول ان تطبيق الدعم السعري يسبب عجزاً في موازنة الحكومة والتي قد تلجأ إزاءه إلى إصدار نقود جديدة من شأنها ان تؤدي إلى حصول التضخم (بافتراض عدم وجود عملات صعبة للتغطية) والتضخم بدوره يؤدي إلى ارتفاعات جديدة في أسعار السلع والخدمات الأخرى يتحملها المجتمع فتقوم الدولة مرة ثانية بتقديم مزيد من الدعم السعري للتخفيف عن كاهل الناس وهكذا تستمر الدورة ولقد مارست الحكومات السابقة سياسات لدعم أسعار منتوجات نهايته (كالدقيق) وكذلك مستلزمات الانتاج الزراعي استخدمت كأعلاف للحيوانات بدلاً من الاستخدام البشري ومن هنا ينشأ التبذير والتهريب إلى الخارج مما يعزز ما ذكرناه سابقاً من أن الدعم سيؤدي إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية .

اذن المجتمع هو الذي يدفع الثمن في النهاية ، من الجانب المعاكس فان الغاء الدعم السعري سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع ويتضرر المستهلكون والمنتجون .

فنحن اذن إزاء مشكلة عويصة والحكومة هي أمام بديلين احدهما مرورهما :-

- اما الأخذ بسياسة الدعم وفيها يتحمل المجتمع الثمن .
- أو إلغاء الدعم مما يحمل المجتمع الثمن أيضا ولكنه سيتفادى الآثار السلبية المرتبطة بسياسة الدعم.

والفرق بين البديلين ان الثاني له تأثير مباشر وسريع ولربما خطير على الناس في حين ان البديل الأول له تأثير سلبي غير مباشر ولا يشعر به الناس ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة يفضل اختيار البديل الثاني ولكن الاعتبارات السياسية والاجتماعية قد تجعل صاحب القرار لا يقنع بوجهة النظر الاقتصادية تلك.

نستنتج مما تقدم انه ليس من الحكمة اتخاذ أي قرار غير مدروس جيداً لأن الاقتصاد العراقي حالياً شبه مشلول ويحوي بين طياته المشاكل الرئيسية التالية :-

١. البطالة المتفاقمة : فتشير الإحصاءات الجديدة لوزارة التخطيط أنها بحدود ٣٣٪ وتقارير أخرى تشير إلى أكثر من هذه النسبة بكثير.

٢. تسارع معدلات التضخم : وتشير الاحصاءات إلى أن معدل التضخم كان بحدود ٣٧٪ في العام الماضي في حين انه تجري الآن بحدود ٥-٦ ٪ شهرياً .

وهذه المعدلات المتسارعة والمخيفة للتضخم ستمتص الزيادات التي حصلت في المرتبات والأجور خلال سنتين اذا ما استمر التضخم بهذا الشكل .

٣. التراجع الكبير في قطاعات الانتاج المادية كالزراعة والصناعة وحيث يجمع معظم الاقتصاديون على ان معدلات النمو الاقتصادية القطاعية (الفصلية والسنوية) تسير بالسالب.

كما ان سلطة الائتلاف أبان الحاكم المدني الأمريكي للعراق قامت باستفتاء خلال شهر نيسان ٢٠٠٤ في العراق حول البطاقة التموينية وإمكانات التعويض النقدي لها . كانت النتائج هي إن ٨١٪ من العراقيين لم يوافقوا على هذا المقترح وفضلوا بقاء نظام التموين على علاته. إذ على الحكومة أن لا تتسرع في اتخاذ قرارات اقتصادية غير حكيمة .

ثانياً: المقترحات :

يعد اخذ الجوانب السلبية والايجابية لنظام دعم الأسعار في العراق والظروف الصعبة التي يمر بها العراق وضع المقترحات العملية الآتية :

١- الحكمة تقتضي وضع سقف زمني على المدين القصير والمتوسط لتقليص نسب الدعم تدريجياً على المنتوجات الغذائية وعلى مستلزمات الانتاج الزراعي والصناعي. وهذا يتطلب الاعلان المسبق من خلال برامج إرشاد وتوعية وطنية لشرح مضامين هذه السياسة وتأثيراتها الايجابية على المجتمع العراقي في الأمد البعيد .

٢- الاستمرار بتحرير الاقتصادي الوطني من قيود الادارة المركزية للمتغيرات الاقتصادية الكلية (الانتاج ، الاستثمار، الاستهلاك، السياسة المصرفية والمالية والتجارة الداخلية والخارجية وغيرها). مع استثمار الاستثناءات الواردة في بنود اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من الهيئات ذات العلاقة مع البلاد حالياً.

٣- الوقوف جنباً إلى جنب مع السياسات الأنفة الذكر لابد من اقتران ذلك بالسياسات الآتية :

. تدعيم و تفعيل مؤسيسات الضمان الاجتماعي و صناديق التقاعد والمعاشات لضمان تثبيت القدرة الشرائية لمرتبات الفئات الاجتماعية ضمن هذه الفئات والتي ستفرزها عمليات الخصخصة ضمن الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد العراقي.

.وضع آلية فعالة لتقليص اثار التضخم على كافة فئات المجتمع ولاسيما فئات الدخول الواطئة والاستفادة العملية من المنح الدولية للتخفيف من آثاره الاجتماعية. الباحثون ذهبوا إلى ان السكان الحضر هم الأكثر خسارة و بالتالي لابد من توجيه سياسات تدريجية لتقليص الدعم السعري.

- تخصيص نسب مساهمة مدروسة للعاملين في المؤسسات والشركات التي سيتم تخصيصها للقطاع الخاص. مع تأهيل العمالة الفائضة للاشتغال في مؤسسات حكومية في دورات تدريبية محلية و خارجية ضمن مراكز التدريب المهني التي تقيمها الدولة او النشاط الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٤- القطاع الزراعي وهو من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني بعد النفط يشتغل في أكثر من سبعة ملايين إنسان سائر في طريق الانهيار بسبب التحول المفاجئ إلى اقتصاد السوق دون أية ضوابط أو سياسات زراعية واضحة. حتى مبالغ الدعم التي نالها القطاع في العام ٢٠٠٥ والبالغة بحدود (٢٢٩) مليار دينار لم تصل في معظمها إلى مستحقيها الحقيقيين وبالتالي لم نشهد اية نتائج ملموسة جراء هذا الدعم سواء على مستوى الانتاجية أم على مستوى حجم الانتاج العام أو حتى في تحسين نوعية المنتوجات التي لم يعد بمقدورها منافسة مثيلاتها المستوردة.

٥- أما القطاع الصناعي فان الاحصاءات التجارية و منظمات رجال الأعمال تشير إلى أن ٨٠٪ من هذا القطاع هو عاطل كلياً ألان .

٦- حالة الفقر: تشير العديد من مراكز البحوث الاقتصادية الخاصة والعامة ٥-٧ مليون إنسان عراقي هم عند وتحت خط الفقر.

٧- البطاقة التموينية : باتت الحالة مزرية لعملية توزيع المواد الغذائية ضمن بنود هذه البطاقة. وهي حالة تثير الفزع لدى ملايين الناس.

وجدير بالذكر أن دراسة قام بها فريق من صندوق النقد الدولي صدرت في ١٥ ديسمبر عام ٢٠٠٠ شملت ٢٨ بلداً أشارت إلى أن الاستراتيجية المخططة لتقليص الدعم السعري لابد أن تجيب على السؤال الجوهري وهو من هم المتضررون من سياسات رفع الدعم السعري بمعنى أخر من هي الفئة الرابحة ومن هي الفئة الخاسرة؟ وحيث توصل إلى:

- اعتماد الكفاءات العلمية في إدارة مؤسسات الدولة (ونبذ الوساطات والمحسوبية والطائفية والحزبية) لضمان كفاءة الاداء في هذه المؤسسات لزيادة خدماتها وكفاءتها الانتاجية والخدمية المتخصصة والعامة.

٤- القطاعات الانتاجية (الزراعية والصناعية) ستتأثر مؤقتاً بتطبيق السياسات الاصلاحية الاقتصادية ، لذلك لابد عليها من ان تتفاعل مع اقتصاد السوق بما يكفل تقليصهم لتكاليف الانتاج وتحسين نوعيته تحسباً للمنافسة الشديدة مع المستوردات المماثلة جنباً الى جنب مع الدعم الحمائي المؤقت.

٥- لابد في الأمد القصير والأمد المتوسط من وجود تنسيق محكم ما بين وزارات التجارة والصناعة والزراعة والمالية لتنظيم الأوضاع الاقتصادية للمنتوج المحلي بما يضمن منافسته للاستيراد أولا ووقوف الانتاج المحلي على قدمه ثانياً. بمعنى آخر انه الدور التحكمي وحيث سبق توضيح ذلك.

الاقتصادي | العدد (1846) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تموز 2010

سلسلة توريد هواتف الآي فون (iphone) ترفع التكاليف في الصين

ترجمة / إسلام عامر

في الوقت الذي كان المستهلكون الفرحون يلعبون بهواتف الاي فون (iphone) من انتاج شركة Apple كان الباحثون في وادي السليكون منهمكين في شيء أكثر جدية. لقد فككوا هواتف الاي فون و شرعوا بتحليل مكونات و محتويات التصاميم الجديدة محاولين بذلك كشف هوية الجهات الموردة الرئيسية لشركة (Apple) فكانت نتيجة ذلك التحليل تقاريرا اعطتنا لمحة عن تصنيع تلك الشركة.

ان ما قدمته الابحاث الاخيرة يظهر ان التكلفة باقل اجزائها لمنتوجات ابل هي في مدينة شينزهين حيثما يصطف العمال لتجميع اجزاء الاجهزة مع بعضها البعض مثله مثل الرقائق الالكترونية الدقيقة من المانيا و كوريا و كذلك الرقائق الالكترونية الامريكية الصنع الموجودة في (واي فاي) (Wi_Fi) او في اشارات الهواتف الخلوية فضلا عن مكونات الشاشة التي تعمل باللمس من تايوان وأكثر من مئة مكون آخر.

لكن ما لا تكشفه هذه التقارير هو ان الصناعة في اليابان وشيكة على ان تكون اكثر كلفة بكثير.

ان تكاليف اليد العاملة الناجمة عن نقص العاملين و الاضطرابات و عمليات تعزيز و دعم العملة الصينية التي تجعل الصادرات اكثر تكلفة فضلا عن التضخم و ارتفاع تكاليف السكن هي كلها امور تهدد بالزيادة الحادة في تكلفة صناعة اجهزة مثل حواسيب المفكرات و الكاميرات الرقمية و الهواتف الذكية.

فقد نقل مالكو المصانع اليائسون انتاجهم بعيدا عن شينزهين مركز التصنيع الالكتروني المهيمن نحو المناطق المنخفضة التكلفة و التي تقع غربي هذه المدينة.

في نهاية شهر حزيران الماضي قال احد المدراء في فوكسكون تكنولوجي Foxconn Technology وهي احد الشركات التصنيعية المهمة المتعاقدة مع شركة ابل قال ان الشركة تخطط لتقليل التكاليف عبر نقل مئات الالاف من العمال الى اجزاء اخرى من الصين بمن فيها مقاطعة هينان الفقيرة.

في الوقت الذي يشارك فيه العمال في التجميع النهائي لحسابات فون بجزء صغير من التكلفة الاجمالية يقول الخبراء ان معظم الشركات في سلسلة توريد ابل Apple و ذلك بدءا من صناع الرقاقات الالكترونية الى مزودي البطاريات و مصنعي القوالب البلاستيكية وصولا الى مصنعي لوحات الدوائر المطبوعة على سطح عازل... جميعهم يعتمدون على المصانع الصينية لخفض الاسعار.

اما الان فان تلك المصانع و على الارجح تمر بفترة تزداد بها كلفتها.

"تحاول شركات الصناعات الالكترونية الان ان تشخص الكيفية التي ستتعامل بها مع تلك التكاليف المرتفعة" هذا ما قالته جيني لاين و هي محللة تكنولوجية في (CLSA) و هو مصرف استثماري يقع في هونغ كونغ. و اضافت جيني :"لقد تم تقليص التكاليف من قبل بالفعل لذا لن يكون سهلا احداث اي تقليص اضافي"

تستطيع شركة ابل Apple ان تتغلب على ذلك الامر على وجه افضل من اغلبية الشركات الاخرى لانها تمتلك هامشا كبيرا لصافي الربح اكثر من ٦٠ بالمئة فضلا عن اسعار الطاقة التي يمكنها استيعاب بعض من هذه التكاليف. بيد ان صناع الحواسيب الشخصية و الهواتف الخلوية و غيرها من الالكترونيات مثل شركة ديل DELL و هيولت HEWLETT و باكارد PACKARD يتعاملون بصافي ربح اقل من الذي تملكه شركة ابل APPLE و ذلك وفقا للعديد من المحللين.

و تابعت جيني لاي:"ستكون التحديات التي ستواجهها تلك الشركات اكثر بكثير مقارنة مع هذه الشركة" حيث ان معظم الصناعات الاخرى مثل الصناعات النسيجية و صناعة الالعاب و الاثاث ستكون عرضة لضغط اكبر بكثير.

ثمة طريقة واحدة لفهم التغيرات التي تأخذ مجراها في جنوبي الصين و هي اتباع سلسلة توريد هواتف الاي فون من الجيل الرابع iphone٤ و التي صممها مهندسو شركة ابل في الولايات المتحدة. تتميز هذه الهواتف بمحتوياتها ذات التكنولوجيا الفائقة الجودة و التي تم جلبها من جميع انحاء العالم ليتم جمعها في الصين.

و من ثم يتم شحن هذه الهواتف الى امريكا لتباع بـ٦٠٠ دولار.

"لا تجني الصين الا اموالا قليلة من هذه الاشياء" هذا ما قاله الاستاذ جايسون ديدريك في جامعة (سبيراكيوس) و هو مؤلف العديد من الدراسات حول سلسلة توريد شركة ابل.

تذهب الكثير من قيمة هذه المنتجات الراقية (في بداية و نهاية عملية التصنيع) إلى العلامة التجارية و الموزعين و تجار التجزئة.

و طبقا لما جاء في التقرير الذي يدور حول تفكيك هذه الاجهزة الذي انشأته اي سبلي __(iSuppli) و هي مؤسسة ابحاث سوقية في ايل سيغوندو، كاليف__ ان معظم ما تدفعه شركة ابل لاجزاء (اي فون) يذهب لمزوديها بالرقائق الالكترونية مثل سامسونغ و برودكوم و التي تزود شركة ابل بالاجزاء المهمة مثل المعالجات processors و

ادوات رقاقة الذاكرة. حيث تشكل اكثر من اثني عشر رقاقة من الدوائر المتكاملة ما قيمته ثلثي كلفة انتاج جهاز واحد، فعلى سبيل المثال تدفع شركة Apple لسامسونغ حوالي ٢٧ دولاراً مقابل بطاقة الذاكرة و ١٠,٧٥ دولاراً لصنع معالجات التطبيقات (application processors) من تصميم ابل هذا فضلا عن اعطاء شركة انفنيون الالمانية لصناعة الرقاقات ما قيمته ١٤,٠٥ دولاراً لقاء رقاقات الهاتف التي تستقبل و ترسل المكالمات الهاتفية و البيانات بينما يكلف الجيروسكوب (gyroscope) الجديد في (اي فون) ٢,٥٠ دولار والذي تصنعه شركة اس تي ايم مايكروالكترونيكس (STMicroelectronics) الواقعة في جينيفا.

لذا فان الفاتورة الاجمالية للمواد في الاي فون ذو الـ(٦٠٠دولار)__اي التزويد الذي ينفق على الجمع النهائي__ هو ١٨٧,٥١ دولاراً و ذلك طبقا لم جاء في تقرير isuppli.

و لذلك فان الجزء الأقل تكلفة في هذه العملية هو التصنيع و التجميع و الذي غالبا ما يتم القيام به في جنوبي الصين حيثما يتم دفع اقل من الدولار للعامل الواحد في الساعة الواحدة ليقوم بعملية اللحام و التجميع و تعبئة المنتجات لافضل و اشهر العلامات التجارية.

فلا تفعل اي شركة اكثر مما تفعله شركة فكسون و هي جزء من مجموعة هون هاي في تايوان حيث ان شركة فوكسون من اكبر شركات تعاقد التصنيع الالكتروني .

ومن خلال ثمنمائة ألف عامل في الصين لوحدها و بالعقود التي تبرمها لتزويد كل من شركة ديل و ابل و اتش بي باجزاء التصمايم تكون Foxconn عملاقا للصناعة الالكترونية و مصدر تزويد هائل فتستخدم حجمها الهائل و كفاءتها البالغة لتجمع المنتجات و تسرع من نشرها في الاسواق.

"انهم بالغو الشبه بمتاجر وال مارت فيأخذون هامش ربحي منخفض. انهم يستمرون بالبقاء ما داموا أكفاء" هذا ما قاله الاستاذ ديدريك.

عالم العقود التصنيعية هو عالم خفي للمستهلكين لكنه يمثل صناعة ذات ٢٥٠ مليار دولار و ذلك بمجرد وجود حفنة من الشركات مثل فوكسكون و فليكسترونيكس جابل سيركت و التي تتولى عملية الصنع و التجميع لصالح جميع الماركات التجارية العالمية.

انهم يتنافسون على السعر ليحصلوا على صافي ربح صغير غير انهم يبحثون جاهدين عن الفائدة المرجوة من التغييرات العملية البسيطة.

عندما تعمل احدى الشركات على اقل هامش ربحي كما هو الحال مع الشركات التصنيعية التعاقدية فان ارتفاع تكاليف العمالة سيشكل مشكلة خطيرة. فارتفعت الاجور في الصين الى اكثر من ٥٠ بالمئة منذ عام ٢٠٠٥ و في هذا العام فان العديد من المصانع تحت ضغط الحكومات المحلية و العمال الذين يشعرون بأنهم لم يأخذوا الاجور التي يستحقوها لفترة طويلة من الزمن.

و نتيجة لذلك تم رفع الاجور من ٢٠ الى ٣٠ وحدة مئوية اضافية.

و يتم تقدير العملة الصينية تقديرا جيدا جدا امام الدولار الامريكي منذ عام ٢٠٠٥، و يتوقع الخبراء ان نظام مسار العملة الصينية سيرتفع من ٣ الى ٥ بالمئة في السنة و ذلك في السنوات القادمة.

"يستغرق تجميع حاسوب H.P ثلاثة الاف عملية" هذا ما قاله ايساك وانغ و هو محلل يعمل لدى isuppli و اضاف :"اذا استطاع المتعاقد الصناعي ايجاد طريقة لربح ١٠ بالمئة من العمليات فأنه بذلك سيحصل على صفقة جيدة"

تبحث الشركات الصناعية المتعاقدة مثل فوكسوكون الان عن الطرق التي تقلل التكاليف.

حيث انها تأخذ بنظر الحسبان ان تنقل مكانها الى داخل البلاد حيثما تكون الاجور اقل بنسبة ٢٠ الى ٣٠ بالمئة و تنفق الشركات الكثير على تصنيع العديد من الاجزاء و القوالب و الاشياء المعدنية المستخدمة في الحواسيب و المعدات اليدوية على الرغم من محاولة البحث لايجاد مصادر ارخص و اوسع للمواد الخام.

"نحن اما نقوم بالاستعانة بمصادر خارجية لتصنيع مكونات اخرى للموردين او ان نقوم بالبحث لنصنع المكونات الخاصة بنا" هذا ما قاله ارثر هانغ الناطق بأسم شركة فوكسكون مضيفا "لقد تعاقدنا مع المناجم القريبة من مصانعنا".

يشعر العديد من المحللين بالتفاؤل حيال العلامات التجارية الكبيرة و ذلك لانهم يعتقدون بأنهم سيكتشفون طرقا جديدة لتحسين الربحية ، لكن في خضم هذا الزحام يساور العديد الشك فيما لو ان اساليب الصين التصنيعية الجديدة ستحتم على العمال ان يكدحوا ستة ايام او سبعة ايام في الاسبوع و بتعداد ساعات من ١٠ الى ١٢ ساعة في اليوم الواحد.

"استنتجنا ان اسلوب شركة هون هاي الذي يستلزم مجهودا كبيرا من العمال هو ليس بالاسلوب الدائم و الباقي"

هذا ما يقوله السيد وانغ في بحث isuppli مضيفا "على الرغم من انها لا تزال توظف ٨٠٠,٠٠٠ الى مليون عامل الا ان المشكلة تكمن في ان هؤلاء العمال لن يعملوا كأنهم اجهزة غير بشرية من دون كلل او ملل".

و يقول الخبراء ان هذا العمل ذو الارباح المنخفضة لم يعد مفضلا بعد الان في الصين و ذلك لانه لا يجلب عوائد كبيرة للشركات او البلد."فليس لدى الصين الرغبة بأن تكون ورشةً للعالم بعد الان" هذا ما قاله بيترا ريفيلي و هو استاذ في جامعة جورج تاون للاعمال الدولية.

عن / النيويورك تايمز

مصيبة الاقتصاد الأميركي في اللوبي و السوق الحرة

ـترجمة / عادل العامل

كانت مؤسسات وول ستريت التجارية مصممة من أجل غرض وحيد هو تكوين الأرباح، و هي في العملً التجاري بالأموال ـ أي تكوين كمية من الأموال أو خسارة طن منها. كما أظهر تبدد الدوت كوم .dot com عام ٢٠٠٠، و انهيار سوق السلع عام ٢٠٠٨، فإن وول ستريت في تناغم مع خسارة تريليونات الدولارات الأميركية بخططها المقامرة و كل أنواع الخدع المالية، أكثر من أي شيء آخر، كما جاء في مقال ريكاردو أمارال هذا.

و هي أيضاً قادرة ليس فقط على خسارة تريليونات الدولارات من المستثمرين في مختلف أنحاء العالم، بل و كذلك مدخرات معاشات العمال الأميركيين المكونة على امتداد فترة طويلة من الزمن. و قد ذهبت تريليونات من الدولارات في الدخان بين عشية و ضحاها خلال كل تبدد في سوق السلع مررنا به، مثلما حصل في عام ٢٠٠٠، و في عام ٢٠٠٨؛ و الناتج هو كابوس معاشات حقيقي في السنوات الآتية بالنسبة للمتقاعدين الأميركيين و لمتقاعدي بلدان أخرى أيضاً.

إن الاقتصاد الأميركي في متاعب شديدة و يموت موتاً بطيئاً من دون أن يكون هناك أمل في تغيّر ذي معنى يلوح في الأفق. فالنظام الاقتصادي و الحكومي الأميركي الحالي متأثر بشدة بجماعات الضغط القوية التي تريد أن تُبقي على الوضع الراهن مستمراً و على أجندات خدمة مصالحهم الذاتية على حالها، و أن تجعل من المستحيل تقريباً أن يتغير النظام و يتكيف مع الأحوال الاقتصادية الجديدة. و لقد تسللت بعض الشركات مثل غولدمان ساكس Sachs داخل الحكومة الأميركية على أعلى المستويات بشبكتها من مديريها التنفيذيين السابقين في مسعىً للتأثير على سياسات الحكومة الأميركية لصالح صناعة التمويل و الصيرفة و ألعابها المالية.

ولقد قرأتُ للتو كتاب (إنه يتطلب النهب It Takes a Pillage ـ وراء الاسعافات، والعلاوات، و صفقات الغرف الخلفية من واشنطن إلى وول ستريت) لنومي برينز، وهو كتاب نُشر في أواخر عام ٢٠٠٩. ويوضح تفصيلاً إخفاق الاقتصاد الأميركي و تدميره الكامل بواسطة سماسرة وول ستريت المتنفذين.

بعد قراءة هذا الكتاب ستفهم أخيرا لماذا ليس للاجيال الجديدة من الأميركيين أي مستقبل و كيف. فقد سرق وول ستريت مستقبلهم و بدد الأموال المقدرة بمليارات الدولارات الأميركية. و يقدم المؤلف شرحاً مدهشاً و معلومات مفصلة فيما يتعلق بما حدث في أسواق الولايات المتحدة المالية التي انتهت إلى انهيار مالي عالمي. كما سيكون لديك بعد قراءته فهمٌ أفضل كثيراً بشأن ما سيحصل مع الاقتصاد الأميركي اليوم، و كيف وصلنا هذه المرحلة، و المتاعب الهائلة التي تنتظرنا.

و بصورة أساسية فإن هناك استنتاجاً واحداً فقط بالنسبة لهذه الفوضى المالية الضخمة الحاصلة في الولايات المتحدة، و تؤشر سنة ٢٠٠٨ لنهايةعهد، و الماركة الرأسمالية لأميركا.

إن نومي برينز هي المديرة الإدارية السابقة لشركة غولدمان ساكس Sachs، و كتابها يفضح الفساد في واشنطن و وول ستريت. و تُنشر مقالاتها في مجلة Fortune، و Nation و غيرهما. و قد أصبح كتابها الأخير مصدراً مهماً للمعلومات المتعلقة بالفساد في واشنطن و ارتباطاته بوول ستريت.

و يبيّن الكتاب كيف أن الباب الدوّار بين وول ستريت و واشنطن قد مكّن و شجع السلوك الكارثي لمصارف الاستثمار الكبيرة. وانك ستقابل (أهل النهب و السلب) الرجال الذين مرّروا تريليونات الدولارات مباشرةً إلى المصارف و المديرين التنفيذيين الذين استنزفت شركاتهم الاقتصاد الأميركي.

و إذا لم تصدقوني بأن النظام الاقتصادي الأميركي في متاعب عميقة متعذرة على المعالجة، فإنكم لستم إذن بحاجة للنظر إلى أبعد مما رشح في الولايات المتحدة منذ الانهيار المالي عام ٢٠٠٨. فقد انتهى النظام المالي الأميركي في العناية المركّزة، و مات تقريباً موتاً سريعاً.

فما الذي حدث في الولايات المتحدة منذئذ في ما يتعلق بأية جهود قام بها الكونغرس لمحاولة حل المشاكل التي سببت انهيار النظام المالي العالمي و الأميركي في عام ٢٠٠٨؟

كما هي العادة، لم يتعلّم الأميركيون أي شيء من إخفاقات الماضي هذه، و إذا كان هناك شيء فإن المشاكل تُصبح اليوم حتى أكبر مع مؤسسات مالية ناجية أكبر كثيراً تكافح بصعوبة بالغة ضد أي تنظيم حكومي لعملها، و هي تستخدم ارتباطاتها الضاغطة القوية لتكافح بشدة من أجل إبقاء الأمور على ما كانت عليه قبل الانهيار المالي الأخير.

فكم يمكنك أن تكون أخرساً؟ و في المرة القادمة، حين يُصبح الانهيار التالي و التدهور المالي واقعاً مرةً أخرى، لن تكون هناك موجودةً شبكة الأمان للحكومة الأميركية. فهذه المرة تكون وول ستريت قد استنفدت الموارد المالية للولايات المتحدة.

تذكّروا، منذ إسعافات وول ستريت المالية عام ٢٠٠٨، و أوغاد وول ستريت يحلبون باستمرار موارد الحكومة الأميركية حتى النخاع، كما أنهم يواصلون إقامة تركيبة لإسعاف حكومي أميركي كبير لوول ستريت في المستقبل.

و إذا جئنا إلى أشكال الفساد، فإنهم في البرازيل، مثلاً، ما يزال لديهم نظام فظ و قديم ويستخدمون تعابير تتضمن : الرشوة، الابتزاز، المحاباة، الرعاية، التطعيم، و الاختلاس. أما الولايات المتحدة، فلديها، مقارنةً بذلك، نظام فساد أكثر صقلاً و تعقيداً بكثير يُدعى اللوبي (جماعات التأثير و الضغط). و نظام اللوبي الأميركي يعمل بطريقة فعّالة جداً عن طريق شراء المحاباة مباشرةً من السياسيين من خلال مساهمات أو تبرعات الحملات.

دعوني أقدم مثالاً مهماً آخر يفسر لماذا النظام المالي و الاقتصادي الأميركي محكوم هكذا، و غير قادر على أي تغيير ذي معنى. فأنا أتذكر برنامجاً رأيته على PBS قبل سنوات قليلة عن الصناعة الأميركية ـ و كان إن صحّ تذكّري حول صناعة النفط الأميركية أنجزته فورتلاين.

على أية حال، فإن النظام المالي و الاقتصادي الأميركي في حالة خراب، و ليس له أمل في أن يُصبح أفضل في أي وقت قريب، بسبب الطريقة التي يعمل بها اللوبي و السوق الحرة. و شركات النفط لا تريد أن تتخلى عن وضعها الاحتكاري، و هي تحاول أن تقوّض بأية طريقة تستطيعها أي تغيير ذي معنى في قواعد اللعبة التي تؤثر في صناعة النفط الأميركية ـ و يبيّن التاريخ الاقتصادي الأميركي أن الأميركيين لم يتعلموا أي شيء من صدمة النفط في السبعينيات من القرن الماضي.

إن لدى الولايات المتحدة نظام اقتصادي تؤثر به بشدة جماعات اللوبي المتنفذة التي تجعل من المستحيل القيام بتغيير مهم مع مرور الوقت. و كما يزداد سعر النفط، تكون النتيجة أن مئة مليار دولار من الثروة الحقيقية تُصدَّر من اقتصاد الولايات المتحدة إلى البلدان المنتجة للنفط حول العالم. و يُصبح اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي واسطة لنقل الثروة من الولايات المتحدة إلى أنحاء العالم الأخرى.

الاقتصادي | العدد (1846) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تموز 2010

المرصد الاقتصادي

انشطار المنازل الى مشتملات في بعده الاقتصادي

بغداد / المدى الاقتصادي

ظاهرة انتشرت مؤخراً في بغداد وهي كثرة اعداد المشتملات المتكونة من شطر المنزل الاصلي او قطعة الارض السكنية الى عدة اجزاء لتصبح منازل منفردة وهي في الغالب وفق البناء الافقي وليس العمودي،و نكاد نراها بكثرة في المناطق السكنية الجديدة ،اذ يقوم اصحاب القطع السكنية بشطر القطعة لاكثر من جزء وبيع جزء منها والاستفادة منه لبناء المنزل الذي يريده.

يقول وليد سعد الحميري صاحب مكتب مقاولات بناء وانشاءات في منطقة السيدية ان هذه الظاهرة اصبحت شائعة في عموم مناطق بغداد بعد ان كانت محصورة في المناطق الشعبية الفقيرة التي غالبا مايبرر اصحابها شطر المنازل والقطع السكنية الى تردي الحالة الاقتصادية وعدم المقدرة الذاتية على بناء منزل كبير او شرائه ما يجعلهم مضطرين الى شطر المنزل الى جزأين أو أكثر ،لتصبح في الوقت الحاضر شائعة في المناطق التي تعرف بالراقية التي تصل مساحة القطعة السكنية الى ٦٠٠ او ٤٠٠ متر لتشطر القطعة الى عدة مشتملات وبنائها أفقيا او عموديا وان النوع الاخير الاقل تفضيلا لعدم الاقبال عليه من قبل الناس لتصبح الان تجارة رائجة لدى البعض مستغلين بذلك ضعف الرقابة من قبل الجهات الحكومية المختصة بعدم التجاوز على التصميم الاساس للمدينة اذ من المعروف ان التخطيط العمراني للمدن يحدد المساحة الدنيا للبناء الافقي والعمودي والالتزام بالضوابط المحددة من قبل تلك الجهات،وهي اخذة في الازدياد مع مرور الزمن مالم تتخذ بحق المخالفين الاجراءات القانونية.

فيما يقول رائد جميل عبد علي ٤٥ عاما ان من الظواهر الواضحة الان في معظم مدننا انتشار الدور المقسمة والمنشطرة الى عدة وحدات سكنية او دور صغيرة ،وهي بلا شك خارج التصميم الاساس للمبنى الاصلي وذلك ليصبح ملائما لسكن مجموعة من العائلات الصغيرة التي تتقاسم الدار،وفي الغالب يكون بينها قاسم مشترك كأن يكونوا من العائلة الاصل ذاتها او يكون وراء ذلك الحاجة الى تنمية موارد العائلة المالية في الاستغناء عن غرفتين او اكثر لاتحتاجها فتبيعها للاخرين.

ويضيف هذه الظاهرة السلبية اصبحت معلما نشاهده بسبب زيادة الوحدات السكنية والاحياء السكنية الجديدة المنتشرة في ضواحي العاصمة ووجود نسبة كبيرة للعجز تقدر بمليوني وحدة سكنية تحتاجها مدينة بغداد ،لاسيما في ظل الاستمرار في البناء الافقي بدلا من البناء العمودي والذي يعود هو الاخر الى جملة اسباب منها الطبيعة البدوية التي يمتاز بها الكثير من الناس النازحين حديثا الى مدينة بغداد واندماجهم بالمجتمع الحضري البغدادي لتجعل المواطن حاداً في مزاجه وطباعه ولايفضل مشاركة السكن والخدمات العامة الاخرى مع الغير ضمن مبنى سكني واحد (عمارة) .

صلاح غايب موظف في وزارة الزراعة يقول ان من ابرز المعالم الواضحة لظاهرة المشتملات السكنية هي انها ادت الى ترابط اجتماعي وثيق لطالما تميز به المجتمع البغدادي الذي تسكن غالبية عائلاته المنازل السكنية الصغيرة المتقاربة وتركيبة العائلة البغدادية المتكونة من ثلاثة اجيال او اكثر في مايعرف ب(الحوش) ،وفي ظل تزايد الحاجة الى بناء وتشييد الوحدات السكنية كنتيجة للزيادة السكنية الحاصلة في العراق والتي اكدتها تقارير اصدرتها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للاحصاء وجهات اخرى بمعدل ٢،٦٪ وتقديرات بوصول سكان العراق الى ٤٠ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٢٥ ،اضافة الى عودة اللاجئين والمغتربين من خارج البلاد مع زيادة التحسن الامني والاستقرار السياسي والتوسع في الاستثمارات والنمو الاقتصادي ،فضلا عن اسباب اخرى للنمو السكاني المطرد ومنها زيادة الهجرة من الريف الى المدينة كنتيجة لانخفاض مردودات القطاع الزراعي وجفاف الانهر ما يشجع على الهجرة الى المدينة خاصة للمدن الكبيرة كبغداد والبصرة.

ويضيف ان المشتملات قد تكون حلا مؤقتا لمشكلات تواجهها العائلات محدودة الدخل والمعدومة والتي لاتجد سوى شطر المنازل حلا مؤقتا ومرحليا لها ،وبالتزامن مع الزيادة الطارئة في رواتب الموظفين والحاجة المتزايدة الى الاستقلال في السكن،الا انها من جانب اخر تعد ظاهرة سلبية لكونها تشوه المنظر العام للوحدات والاحياء السكنية وخروجا عن التصميم الاساس للمدينة ،ما يتطلب إيجاد الحلول الدائمية وليس المؤقتة او التغاضي بذريعة كون الظرف الراهن يعد ظرفا خاصا ومرحليا يتطلب التريث في اتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة.

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

الاقراض العقاري

■ عباس الغالبي

يمثل الاقراض العقاري أزمة كما هي أزمة السكن المتفاقمة في العراق في ظل قلة الدعم الحكومي وانحسار دور القطاع الخاص في امتلاك الريادة في عملية تمويل المشاريع الاسكانية ، الامر الذي جعل المستهلك يتجه الى عملية الاقراض من المصارف الحكومية والاهلية في محاولة لردم الهوة الكبيرة بين الوحدات السكنية المتوفرة والتنامي السكاني الهائل ، الامر الذي أدى مؤخراً الى بروز ظاهرة انشطار المنازل الى اكثر من وحدة سكنية سعياً لمعالجة ازمة السكن الحادة .

وعلى الرغم من ارتفاع اسعار الفوائد المترتبة على قروض الاسكان التي تمنحها المصارف الخاصة والتي وصلت في أعلى حالاتها الى ١٤٪ وفي الحالات الدنيا الى ١٠٪ ، فان المصارف الحكومية هي الاخرى مازالت بدون محاولات جادة وعملية وقادرة على استيعاب اكبر عدد ممكن من القروض العقارية ، حيث ان محاولاتها تكاد تكون خجولة ولفئات بعينها وربما يعود السبب لضعف رأسمالها ، كما ان المصارف الاهلية التي تمتلك كتل نقدية التي يعبر عنها بانها قصيرة الامد الامر الذي يجعلها تتقاطع مع التمويل العقاري الذي يحتاج لتوفير قروض بعيدة الامد .

> **على الرغم من ارتفاع اسعار افوائد المترتبة على قروض الاسكان التي تمنحها المصارف الخاصة والتي وصلت في أعلى حالاتها الى ١٤٪ وفي الحالات الدنيا الى ١٠٪ ، فان المصارف الحكومية هي الاخرى مازالت بدون محاولات جادة وعملية وقادرة على استيعاب اكبر عدد ممكن من القروض العقارية ، حيث ان محاولاتها تكاد تكون خجولة ولفئات بعينها وربما يعود السبب لضعف رأسمالها.**

حاجة البلد التي تصل الى اكثر من ٣ ملايين وحدة سكنية تتطلب تمويلاً هائلاً فضلاً عن تخصيصات استثمارية حكوية كبيرة والعمل على بناء مشاريع اسكانية كبيرة تغطي حاجة الشرائح المجتمعية كافة ، هذا بالاضافة الى التعامل مع مؤسسات تمويل عالمية تعمل على انشاء المشاريع الموحدة ومن ثم مبادرة المصارف الحكومية والاهلية الى اقراض المستهلكين كلا على حدة لشراء الوحدات السكنية عن طريق التقسيط المريح الذي تتولى المصارف الحكومية والاهلية تمويله وتغطيته على شكل أقساط شهرية على غرار مامعمول به في كثير من دول العالم ولاسيما التي كانت تعاني من ازمة خانقة للسكن .

ولعل المنظومة المصرفية في العراق التي تعاني لحد الان من ازمة ثقة مع الجمهور تتوجس من اطلاق القروض الاسكانية بشكل كبير خوفاً على رؤوس اموالها وتطالب بضمانات معينة يعدها المقترض حجر عثرة أمام عملية الاقراض فيما يراها البعض الاخر تشدداً اجرائياً من قبل تلك المصارف التي عادة ماتلجأ الى رفع اسعار الفائدة من دون الاخذ بنظر الاعتبار السياسة والتي درج عليها البنك المركزي العراقي في خفض اسعار الفائدة وهي سياسة تكاد تكون مرنة بالقياس الى مستويات التضخم التي مازالت غير مستقرة على الرغم من الانخفاض الكبير فيها جراء السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي قبل اكثر من اربعة اعوام سعياً للجم جماح التضخم في حينها .

وفي ظل الوضع الحالي فأن مشهد الاقراض العقاري لابد ان يتجه الى التوسع مع مرونة اكثر في الاجراءات ومن دون التفريط بالضمانات المصرفية ولاسيما المصارف الاهلية التي شهد العمل المصرفي فيها نشاطاً لافتاً للنظر إلا انه مازال دون مستوى الطموح بسبب ازمة الثقة التي سبق وان نوهنا عنها والتي تمثل حالياً عقبة امام التطور المصرفي وامكانية مساهمة القطاع المصرفي في تنشيط وتنمية الاقتصاد العراقي الذي يتوقع ان يشهد خلال الاعوام القليلة المقبلة حركة استثمارية كبيرة توازي حجم الطلب للقطاعات الاقتصادية كافة.

abbas.abbas80@yahoo.com